

الفصل الثالث

فى وزارة المعارف

الوزير رئيس الموظفين الأعلى وليس رئيسهم المباشر - مركزية الحكم وضررها - إنشاء المناطق التعليمية - مبادئ التعليم وعدم صلاحها صحياً وفنياً - نشر التعليم الإلزامى - المعلمون الإلزاميون يطلبون الإنصاف - مشكلة تغذية الأطفال فى مرحلة الإلزام - ضعف التلاميذ فى اللغة العربية - مشكلة الأزهر ودار العلوم - تعلم اللغة الأجنبية فى المدارس الابتدائية - تهمة التعصب وكراهية الأجانب - إنشاء كليتى الآداب والحقوق بالإسكندرية - إستاد الرياضات الإدارية للمصريين - استقلال الجامعة - رجال الجامعة حراس محاريب العلم - التدريب العسكرى .

تألفت الوزارة الجديدة على صورة غير صورة وزارة الانتخابات . لم يبق فيها وزراء دولة ، ولذا تركها بعض من كانوا فى وزارة الانتخابات ، وانضم إليها وزراء جدد منهم صديقنا الشيخ مصطفى عبد الرازق (بك) وزيراً للأوقاف وكان قبل تولي الوزارة أستاذاً للفلسفة الإسلامية بالجامعة المصرية ، ورشوان (باشا) محفوظ وزيراً للزراعة ، وكان وكيلاً سابقاً لوزارة الزراعة ثم وكيلاً سابقاً لوزارة الداخلية . وآن للوزراء أن يباشروا عملهم ابتداء من صباح السبت ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٨ .

ولا حاجة بى إلى القول بأن الوزراء الذين حملوا العبء فى وزارة الانتخابات ثم لم يشتركوا فى الوزارة الجديدة ، قد برموا بطريقة إقصائهم عن الوزارة . ولم يكن برهم راجعاً إلى حرصهم على المنصب الوزارى ، بل إلى معنى لم تسغه نفوسهم . كان عبد العزيز فهمى (باشا) غير راغب فى الاشتراك فى وزارة الانتخابات لولا أن ألح عليه محمد محمود (باشا) ولطفى السيد (باشا) وإسماعيل صدقى (باشا) إلحاحاً اضطره للتزول على إرادة هؤلاء الأصدقاء . فلما لم يشترك فى الوزارة الجديدة ، أظهر لى غضبه من هذا التصرف الذى تم بغير مشاورته فيه ، قائلاً : إن الرجال ليسوا قطعاً فى رقعة الشطرنج يلعب بها اللاعب ، ثم عاد باللائمة على نفسه أن نزل أول الأمر على إلحاح أصدقائه وقبل الاشتراك فى الوزارة . ولعل آخرين كانوا أشد برماً من عبد العزيز (باشا) ، وإن لم يحدثنى أحد منهم مثل حديثه .

ولعلمهم أفضوا بما فى نفوسهم إلى غيرى ، أم لعلمهم آثروا السكوت ، فالدنيا دول والأيام قُلب .
ذهبت إلى مكنتى فى وزارة المعارف فأقبل على وكيل الوزارة محمد حسن العشماوى (بك) ،
ومعه كبار رجال المعارف ، ثم تبعهم أفواج الموظفين فيها مهتئين . وقيل انصرافى جاءنى محمود
الدرويش (بك) ، السكرتير العام للوزارة ، فسلم وهنأ ورجع إلى مكتبه . وهو لم يحضر
مع وكيل الوزارة وكبار رجالها لما بينهم وبينه من جفوة ، سببها أنه عين فى هذا المنصب الكبير
ولم يكن من رجال التعليم .

وفى الغد جاءنى وكيل الوزارة ومعه مذكرة بنظام العمل بالديوان وبأقسام الوزارة واختصاص
كل قسم منها ، ثم سألنى : أأريد أن أبدل رجال مكتب الوزير بأشخاص لى بهم ثقة
خاصة ؟ وأجبت بأتى حريص على بقاء موظفى المكتب كما هم خلا سكرتير الوزير الخاص .
فقد طلبت تعيين الأستاذ سيد نوفل ، وكنت قد ندمته من جامعة فؤاد الأول فصحبى فى
الحملة الانتخابية من بدايتها إلى منتهاها ، ليتولى منصب السكرتير الخاص . أما سائر موظفى
مكتب الوزير فتركهم لم أبدل منهم أحداً ، وإن لم أكن أعرف منهم أحداً .

وقد رغب إلى بعض أصدقائى فى أن أنقل إلى المكتب أشخاصاً بذواتهم فاعتذرت ولم
أفعل . ذلك بأتى كنت ولا أزال أرى أن الموظف يجب أن يكون مطمئناً إلى مركزه ما أحسن
القيام بعمله فيه ، وأن الوزير لا يتولى عملاً خاصاً يحتاج إلى من يكون فيه موضع سره ،
بل يتولى عملاً عاماً هو توجيه سياسة الدولة فى الوزارة التى يتولاها ، فكل موظف مخلص
لعمله ، لا لشخص وزير بذاته ، يستطيع أن يعاون فى هذا العمل العام . وقدرة الموظف
وكفايته ، لا تعلقه بشخص الوزير ، يجب أن تكون المقياس والمؤهل لبقائه فى العمل الذى يقوم به .
كنت أعلم يومئذ ، كما أعلم اليوم ، أن هذه النظرية تخالف فى أساسها ما يجرى عليه
العمل فى دواوين الحكم بمصر . فالوزير يحرص على أن يحاط فى مكتبه برجال يثق هو
بإخلاصهم لشخصه أولاً وبالذات . ويرجع سبب الخلاف فى هذا الأمر ، بينى وبين الكثيرين
غيرى ممن يتولون الوزارة ، إلى خلاف أكثر عمقاً وأجل خطراً لأنه يتعلق باختصاص الوزير
نفسه . يرى غيرى أن الوزير هو الرئيس المباشر لموظفى ديوانه ، وأن شئون هؤلاء الموظفين جميعاً
فى تعيينهم وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم وفصلهم ، هى من شئونه الخاصة ، يتولاها وينفذها
وفق إرادته ، فهو الذى ينظر ويفصل فيما جل ودق من شئون هؤلاء الموظفين . وهذا الأمر
يحتاج إلى تحريات وإلى طمأنينة شخصية ، ولا يستطيع الوزير منفرداً أن يتولاها بنفسه ،
فلا بد له من أعوان يكونون موضع ثقته يقومون بالتحريات ويبلغونها إليه ، ويدخلون إلى

نفسه الطمأنينة إلى أن كل شيء يجرى في حدود ما يرسمه . وهذا كله تكتفه أسرار إن لم يقف الوزير عليها من أهل ثقته تعرض للخطأ وللنقد ؛ ولا منجاة له من الخطأ ومن النقد إلا أن يحيط نفسه بسياج حصين من رجال سرهم سره ، وعلايتهم علانيته ، ومبولهم ميوله ، وأهواؤهم أهواؤه . ذلك رأى الكثيرين ممن يتولون الوزارة . أما أنا فأرى غير هذا الرأي . أرى أن الوزير ليس هو الرئيس المباشر لموظفي وزارته ، بل هو الرئيس الأعلى لهؤلاء الموظفين ؛ يرسم لهم السياسة التي يرى أن تسير عليها الوزارة ، ويطالبهم بتنفيذها . وقدرته على رسم هذه السياسة ، واطمئنانه إلى حسن تنفيذها ، يستندان إلى عنصرين أساسيين . أولهما آراؤه الخاصة ، وثانيهما صدق المشورة التي يبدئها هؤلاء الموظفون في تصوير هذه السياسة التي يريد الوزير تنفيذها . أما والسياسة التي يراد تنفيذها ليست هوى خاصاً للوزير ، ولكنها مصلحة عامة للشعب كله ، فأخلاص الموظفين لعملهم وكفائتهم فيه يكفلان تطبيق السياسة التي يريد الوزير تطبيقها على خير وجه . أما أن يعين حاجب هنا أو هناك ، ومدرس هنا أو هناك ، وأما أن ينقل موظف من بلد إلى بلد ، فهذه جزئيات يتولاها المختصون من رجال الوزارة ، وموقف الوزير منها لا يتعدى الإشراف على عدالتها وتحريها المصلحة العامة ، مصلحة العمل ، مع التوفيق بين هذه المصلحة وطمأنينة الموظف بقدر الإمكان .

هذا رأى يؤمن به وأراه من البديهيات . وقد أدت تجارب السنوات الأخيرة في مصر ، وما نتج عنها من آثار ، إلى ازدياد هذا الإيمان قوة وثباتاً في نفسى . فقد درجت بعض الوزارات على أن تختص جماعة معينة من الموظفين بعطفها ، وعلى الطفرة بهم عن طريق الاستثناء إلى مراكز كبرى ، وإلى تعيين رجال يعملون في المهن الحرة في مثل هذه المراكز على حساب من يستحقونها من الموظفين الذين قضوا سنوات طويلة يعملون بإخلاص ويتطلعون إلى هذه المراكز الكبيرة على أنها بعض حقهم . وقد نجم عن هذه السياسة اضطراب في الإدارة ، وبرم من جانب الموظفين الذين رأوا أنهم غبنوا بغير حق ، كما نجم عنها أن فشا الملق والزلقى للكبراء ولرجال السياسة الحزبيين ، وأن أصبح الاعتزاز بالكفاية لذاتها أمراً غير مرغوب فيه . ثم أدى ذلك كله إلى اعتزال عدد غير قليل من الكفاة مناصب الدولة ، وإيثارهم العمل بالشركات التي تقلد إنتاج العامل فيها دون نظر لآى اعتبار آخر ، فخرست الأداة الحكومية بهذا الاعتزال خسارة محسوسة ، كما أن ما نشأ من الملق والزلقى جعل موظفين كثيرين يتظاهرون بالحزبية ويرون في تظاهرهم هذا وسيلة للتقدم والرقى . وحزبية الموظفين لا شك مفسدة للعمل ، ولهذا قررت القوانين في الدول كلها ألا يشتغل الموظفون عملياً بالسياسة ،

وإن لم تحرم أحداً منهم بطبيعة الحال من أن يكون له في الشؤون العامة رأى ينتخب على هداه أعضاء البرلمان ، من غير أن يتظاهره أو يكون له أى أثر في عمله الحكومى .
وهذا الذى دلت عليه التجارب هو الذى أقنعنى ، وأقنع كثيرين ، بضرورة إنشاء مجلس للدولة على غرار مجلس الدولة الفرنسى ؛ ينصف الموظف إذا تخبطاه المسئولون في ترقيته وقدموا عليه غيره .

لم يقف إيمانى بهذا الرأى عند الوزير وحدود اختصاصه ، بل تعداه إلى نظام العمل في فروع الوزارة المختلفة . لقد ألف الناس عندنا تركيز المسئولية في شخص الوزير ، ومن بعده في شخص وكيل الوزارة . فأما من عداها فلا يعدو اختصاصهم المشورة أو الطلب . فإذا أريد تعيين فراش في مدرسة أو حاجب في محكمة ، أو إصلاح شبك في إدارة ، أو ما يشبه ذلك وما هو أتفه منه - وجب التوجه بالطلب إلى الوزارة ، لينقل الورق من موظف إلى موظف ومن إدارة إلى إدارة ، ثم لا يكون التنفيذ إلا بعد أن يقر الوزير الطلب حين يصل إليه بعد أسابيع بل شهور . ولم يكن ذلك مقصوداً على وزارة المعارف بل كان ولا يزال جارياً في أكثر الوزارات إن لم أقل في الوزارات كلها . وأنا أمقت بطبعى هذا التركيز لأنه يتنافى من ناحية مع مبدأ تقسيم العمل ، وهو مبدأ ثبت صلاحه في كل الأعمال ، ويتنافى من ناحية أخرى مع كرامة الموظف إذ يسلبه كل مسئولية ويجعله مجرد أداة طيعة لا تعرف المسئولية ولا تحملها . لهذا بدأت أفكر في نظام لا مركزى يتقرر في وزارة المعارف . ووجدت من العشماوى (بك) وكيل الوزارة ، شريكاً مقتنعاً برأى . فطلبت إليه أن يصور هذا النظام في قرار وزارى أصدره .

ولقد سافرت بعد قليل من ذلك إلى أسوان ، فرأيت فيها ما زادنى اقتناعاً بنظرية اللامركزية وحرصاً على تنفيذها . زرت هناك مدرسة أسوان الصناعية ، فلما دخلت إلى بهو الأفران حيث تصهر المعادن ألفت حرارة مرتفعة إلى حد لا يكاد يطاق . وقلت يومئذ لناظر المدرسة : أتم مدرسة صناعية فكيف لا يكون هنا مراوح كهربائية تلتطف الحرارة ليزداد إنتاج الأساندة وانتباه التلاميذ . وأجابنى : إن عندنا هذه المراوح لكنها معطلة . ومنذ ستة أشهر أخطرت الوزارة بالأمر ، وطلبت إليها اعتماد ستة جنيهات لإصلاحها ، لكن رد الوزارة لم يصلنى بعد . فابتسمت ، وقلت : ادفع يا أخى هذه الجنيهات الستة من جيبيك حتى يأتيتك رد الوزارة . فهى لا شك ستوافق على هذا الإصلاح . فأجابنى : لا أستطيع أن أفعل ، فلو فعلت لارتكبت مخالفة أعاقب عليها .

عند ذلك أيقنت أن نظام التركيز لكل سلطة في الوزارة له من المضار ما لا يمكن الصبر عليه أو احتماله ، وما لا يقاس إلى جانبه أى ضرر ينشأ عن تجاوز حدود المسؤولية من مثل هذا الناظر ، وبخاصة إذا عرف أن الإشراف عليه دقيق وأنه يعاقب إذا أساء استعمال سلطته ، ويثاب إذا أحسن استعمالها .

وبعد أيام من حديثنا في موضوع المركزية ، عرض على العشماوى (بك) مشروعاً بتقسيم بلاد الدولة إلى مناطق تعليمية يرأس كل واحدة منها مراقب منطقة يكون له اختصاص معين يعمل في حدوده من غير أن يرجع للوزارة ، وسألنى عما إذا كنت أرى عرض هذا النظام على مجلس الوزراء لإقراره كغالة لاستقراره في المستقبل ، فلا يعصف به وزير يأتى من بعدى إذا أنا أصدرته بقرار وزارى . وخالفت وكيل الوزارة في رأيه هذا ، لأننى خشيت إن أنا عرضت الأمر على مجلس الوزراء أن يرى زملائى الوزراء غير رأى فيرفضوا المشروع أو يرجئوه ، وأنا مقتنع بضرورة تنفيذه أشد الاقتناع .

على أنى إن تلافيت ما قد يحدث من معارضة بعض الوزراء لم أنج من معارضة ، ولو خفية من كبار الموظفين في وزارة المعارف نفسها . وتلك كانت معارضة طبيعية . فقد كان مراقب التعليم الابتدائى يشعر بأن نظام اللامركزية يجعل سلطانه في المدارس الابتدائية يتقلص ، بعد أن كان يتصرف في كل شئونها فلا يرد وكيل الوزارة ، ولا يرد الوزير من تصرفاته إلا القليل . وكان طبيعياً أن يقوم مثل هذا الشعور بنفس مراقب التعليم الثانوى ، ومراقب التعليم الصناعى ، وغيرهم من مراقبي التعليم ومن كبار الموظفين في الوزارة . فمشروع المناطق سيسلب كل واحد من هؤلاء ما يعطى لمراقب المنطقة من اختصاص ، وسيسلخ منهم من السلطان بقدر ما يسلبهم من الاختصاص . ولا شئ يدعو الإنسان للمقاومة ما يدعوه الحرمان من سلطان ألف التمتع به .

وقد شعرت ببوار هذه المقاومة في أحاديث أولئك الموظفين الكبار معى . وهم لم يكونوا يقاومون الفكرة في ذاتها ، لأنهم كانوا يعلمون أن الفكرة متمكنة من نفسى ومن نفس وكيل الوزارة كل التمكن . لكنهم اتخذوا لمقاومتها وسيلة أخرى . قالوا : إن موظفى الوزارة الذين يمكن أن يعهد إليهم بتنفيذ هذا المشروع لم يألفوا حمل المسؤولية ، فإذا حملوها اضطربوا ، وكان أغلب الظن أن يسيئوا استعمالها وهم لذلك يرون أن فكرة اللامركزية سابقة لأوانها . وابتمت فيما بينى وبين نفسى ، وذكرت حديثاً أفضى إلى به لطفى السيد (باشا) حين كان وزيراً للمعارف في سنة ١٩٢٨ . ذلك أن وزير المعارف الذى سبقه جمع كبار

رجال التعليم في الوزارة ، وطلب إليهم إبداء الرأي فيما إذا كان الامتحان الملحق مفيداً للتعليم أو ضاراً به . وكان هؤلاء الكبراء من رجال التعليم يعلمون أن الوزير يرى ضرورة الامتحان الملحق لاعتبارات حزبية ، ولذا وضعوا مذكرة ضافية وقعوها جميعهم ، تؤيد بحجج وأسانيد مختلفة أن الامتحان الملحق ضرورة لا يستقيم التعليم إلا بها . وبعد أسابيع من ذلك تغيرت الوزارة وتولى لطفى (باشا) وزارة المعارف وكان رأيه على خلاف رأى سلفه ، فجمع هؤلاء الكبار من رجال التعليم أنفسهم وعرض عليهم الموضوع من جديد فوضعوا مذكرة وقعوها جميعاً تؤيد بحجج وأسانيد مختلفة أن الامتحان الملحق ضار بالتعليم أبلغ الضرر ، وأنه يهبط بمستوى التحصيل العلمى هبوطاً فاحشاً .

لم أفرض بهذا الذى حدثنى به لطفى (باشا) إلى رجال الوزارة الذين بدت منهم بوادر المقاومة لمشروع المناطق التعليمية ، ولم أقل لهم إن الذين وضعوا القرارات المتناقضين عن الامتحان الملحق إنما وضعوها لأنهم لم يتعودوا حمل المسؤولية ، بل تعودوا مجارة الوزير القائم فى رأيه ، والمسايرة إلى إجابة رغباته ، لأنه كان الحاكم المطلق فى الوزارة ، والحكم المطلق يسلب ويقتل رأى الحر ؛ بل قلت لهم : إن أول واجب على رجال التعليم أن يعلموا الناشئة حمل المسؤولية ، فإذا لم يتعودوا هم حمل المسؤولية عجزوا عن تعليم غيرهم حملها ، لأن فاقده الشيء لا يعطيه . ونظام المناطق وما يترتب عليه يؤدى إلى أن يتعود رجال التعليم جميعاً حمل المسؤولية . وإذا كان رجال التعليم هؤلاء قد ألفوا مجارة الوزير ، فقد أقروا ما قلت ، وإن بقى فى نفوسهم المضض لأنهم سيحرمون سلطاناً ألفوا التمتع به .

ورأيت بمشورة وكيل الوزارة أن لابد من تعويض هؤلاء الموظفين الكبار عما سيحرمونه من سلطان واختصاص ، وذلك برفع لقبهم من مراقب إلى مراقب عام إرضاء لكبريائهم ، وبتكليفهم دراسة المشاكل التعليمية الكثيرة التى تؤهلهم تجاربهم لدراستها ، ثم كانت تحول مسئوليتهم الإدارية التى ستقل إلى مراقبى المناطق دون التفكير فيها . بذلك يؤدون عملاً منتجاً ، ويكون لرأيهم قيمة عند بحث ما يحتاج النظام التعليمى لبحثه . فهذا النظام يكاد يكون اليوم صورة مما كان عليه منذ عشرات السنين ، فيما خلا ما أدخله عليه بعض الوزراء من تطور نافع ولكنه بطيء الأثر .

ولم أرد أن أجعل ما نقل من اختصاص المراقبين العامين لمراقبى المناطق وحدهم ، بل حرصت على توزيعه بين مراقبى المناطق ونظار المدارس - فلم أكن أسيع أن يلجأ ناظر مدرسة فى تعيين فراش لمكتبه أو لمدرسته إلى مراقب المنطقة . ولم أكن أسيع أن يلجأ ناظر المدرسة

فى إصلاح باب أو شباك أو مروحة ، إصلاحاً لا يتكلف بضعة قروش أو مبلغاً يقل عن جنيه أو جنيين إلى مراقب المنطقة . وما كنت لأتلم نظر المدارس جميعاً بأنهم يتلاعبون فى مثل هذه الأمور التافهة وهم يعلمون أن الرقابة عليهم قائمة ؛ فإذا منحوا هذا الاختصاص وحملوا مسئوليتهم بث ذلك فى حياة التعلم روحاً جديدة ينتقل أثرها من النظائر إلى الأساتذة وإلى التلاميذ ، ويعودهم حمل المسئولية مما لم يتعودوه من قبل .

وبعد زمن اقتضاه وضع مشروعات القرارات الوزارية لهذا الإصلاح الأساسى ، أصدرتها . وبدأ المختصون ينفذونها ، ثم استغرق تنفيذها زمناً أطول . ذلك بأنه لم يكن لى بالوزارة رجال أختصهم بعطى ، ولم يكن من رأى فى أى أمر أتولاه أن أؤسّد عملاً إلا لمن يستحقه بصرف النظر عن كل اعتبار . لهذا لم يكن بد من اختيار رجال يؤمنون بهذا الإصلاح الجليل ويحرصون على حسن تنفيذه ، ولم يكن بد مع ذلك من مراعاة الأقدمية بين رجال الوزارة قدر المستطاع . ثم لم يكن بد أخيراً من أن يمتاز هؤلاء الرجال فى كفايتهم امتيازاً يبرز ما فى المشروع من مزايإ إبرازاً يكفل ثباته واستقراره .

ولم يكن اختيار الرجال كل شئ فى التنفيذ ، بل اقتضى الأمر اختيار الأماكن الصالحة لكل منطقة تعليمية فى المدينة التى تقرر إنشاء المنطقة فيها . ولم يكن وجود الأماكن الصالحة يسيراً دائماً . ولم يكن بناء أماكن جديدة أكثر يسراً ، لأنه يستغرق وقتاً ويستنفد مالا يحتاج الحصول عليه إلى موافقة مجلس الوزراء ، ثم إلى موافقة البرلمان . وقد كنت حريصاً على أن يستقر المشروع بالفعل وأن يصبح حقيقة واقعة من غير التجاء إلى مجلس الوزراء أو إلى البرلمان ، فإذا انقضت سنة وسنة أخرى ، ثم دخلت اعتماداته الميزانية بعد أن ألف الناس الحديث عنه وأقروا مزيابه ، كان يسيراً بعد ذلك أن يقر مجلس الوزراء وأن يقر البرلمان ما يطلب منهما لتعزيزه وتقويته .

* * *

وعلى ذكر مجلس الوزراء والبرلمان وعرض مشروعات الإصلاح عليهما ، وتفضيلى تنفيذ ما يمكن تنفيذه من إصلاح قبل هذا العرض ، لتشهد نتيجة التنفيذ بصلاح العمل وضرورة الإنفاق فى سبيله - أذكر ما لاحظت من أن وزارة المعارف كانت تنفق فى تلك السنة ، سنة ١٩٣٨ ، مائة ألف وسبعة آلاف من الجنيهات إيجاراً للأماكن التى تأوى الكثير من مدارسها الابتدائية والثانوية والفنية ؛ وكان الكثير من هذه الأماكن غير صالح صحياً أو فنياً للغرض الذى إستؤجر من أجله . ولو اعتبر مبلغ مائة ألف وسبعة آلاف فائدة لرأس

مال قدره أربعة ملايين من الجنيهات ، وتكلفت الدولة بتقديم الأراضي اللازمة للبناء ، لاستطاعت الوزارة أن تقيم مبانى أكثر عدداً من المباني المستأجرة ، وأن تقيمها صالحة من الناحيتين الصحية والفنية للأغراض التى تنشأ من أجلها . لاحظت ذلك ، وأفضيت بملاحظتى إلى بعض الأصدقاء ، فأقرونى على رأى على شريطة ألا تتولى مصلحة المباني الأميرية الأمر ، وأن يتولاه مقالون تشرف وزارة المعارف نفسها على عملهم ، حتى يتم فى الوقت المناسب وعلى الوجه الصالح . وزاد بعض هؤلاء الأصدقاء أنه يستطيع أن يجد الوسيلة للحصول على هذه الملايين الأربعة من طريق القرض ؛ وأكد أن المقاولين الذين يتقدمون بمناقضاتهم لهذا العمل سيتهضون بالعبء على خير وجه ، وبذلك يتم الإصلاح الذى أريده لفائدة التعليم ولفائدة البلاد . ولم أكن أستطيع تنفيذ هذا العمل بقرارات وزارية ، كما نفذت مشروع المناطق ، بل كان لابد لى قبل البدء فيه من أن ألبأ إلى مجلس الوزراء وإلى البرلمان . وأردت أن أبدأ الخطوة الأولى فأكتب تأييد رئيس الوزراء ، فأفضيت بالأمر إلى محمد محمود (باشا) فاستحسن الفكرة وأقر مبدأها ، لكنه لم يوافق مع ذلك على المضى فيها بسبب وقفت أمامه عاجزاً عن كل مناقشة . قال : « إن ما تريد أن تقوم به حسن ونافع لا ريب . ولكن اسمع رأى وتجربتى . إن خصومنا لن ينظروا إلى الموضوع من ناحية فائدته ، بل سيقولون إنك اندفعت إلى التفكير فيه بتأثير جماعة من المقاولين ذوى المصلحة فى دفعك إليه ، وقد تهتم باطلا بأن لك فى تنفيذه مصلحة مادية . فأنصحك نصيحة صديق يحبك أن تترك هذا الموضوع وألا تفكر فيه » .

وقفت عاجزاً عن كل مناقشة إزاء هذا الاعتراض . فلا شئ يزعجنى مازعجنى الشبهة وإن كانت ظاهرة البطلان . وإذا كان محمد (باشا) يخشى أن تقوم مثل هذه الشبهة ، وهو صديق لا ريب فى محبته لى وحرصه على نجاحى فى الوزارة ، فما عسى يتصيد خصوم الوزارة لاتهام أحد أعضائها فى مقاصده ، بل فى نزاهته . . لذلك انصرفت عن التفكير فى عرض الأمر على مجلس الوزراء ، مخافة أن يثير عرضه هذه الشبهات ، فإذا رفضه المجلس كان الرفض خذلاناً لفكرة أؤمن أنا بصوابها كل الإيمان .

ولو أننى وجدت من رئيس الوزراء معزراً للفكرة مشجعاً عليها ، مؤيداً لها إذا قدمتها إلى مجلس الوزراء ، لزالَت خشيتى مما قد يثور من الشبهات . فإن المجلس سيقع يومئذ من الشروط للقيام بهذا العمل الجليل ما يدرأ كل شبهة . وموافقة مجلس الوزراء عليه ستقل تبعته من عاتق إلى عاتق المجلس كله ، وبخاصة لأن وزير المعارف لم يكن وحده

يتولى التنفيذ وإن أشرف على المتفذين فى جملة العمل وفى تفاصيله .
كانت مبانى المدارس الإلزامية والمدارس الأولية فى القاهرة شراً ما رأيت ، وكان يخيل إلى الداخل فى بعضها أنها مأوى الجراثيم والأمراض جميعاً . وكان فى عزمى ، لو أن فكرة البناء لقيت قبولاً ، أن أبدأ بتنفيذها فى المدارس الأولية والإلزامية .

كانت مبانى تلك المدارس غير صالحة ، مما يدل على أن اختيارها لم تراعى فيه الدقة . وقد يرجع ذلك إلى الرغبة فى نشر التعليم على أوسع نطاق . مع هذا كان انتشار التعليم الإلزامى بطيئاً كل البطء . فقد بدئ بهذا التعليم نفاذاً للدستور من سنة ١٩٢٥ ، ثم لم يبلغ عدد الذين جرى عليهم الإلزام إلى سنة ١٩٣٨ ربع الأولاد والبنات الذين يقضى قانون الإلزام بتعليمهم . بل لقد بقيت مناطق كثيرة من بلاد الدولة معفاة من الخضوع لقانون الإلزام لعدم توافر الأماكن ، أو لعدم توافر المعلمين ، أو لأن البيئة لم تكن تسبغ هذا الإلزام الذى نص عليه الدستور وصدر بتنظيمه القانون . ولو أننا جرينا على هذا السنن لما استطعنا أن نمحو الأمية من البلاد فى أجيال متعاقبة ، وبقاء الأمية سبة فى وجه كل شعب متحضر وهى بعد عامل من عوامل التأخر والاضمحلال ، فلا بد لى من مقاومتها بكل ما أستطيع من قوة . وتحدثت فى هذا الأمر مع وكيل الوزارة ، ومع كبار الموظفين المختصين بالتعليم الأوطى والإلزامى ، فأدهشنى قولهم إن ميزانية الوزارة لا تحتوى من الاعتمادات على ما يكفل المضى فى هذا التعليم إلى الغاية التى أرادها الدستور .

هذا الكلام عجيب حقاً ! أو ننفق فى الكماليات مئآت الألوف بل الملايين ، ونترك ملايين من أبناء الأمة رازحين تحت عبء الجهل المطبق ؟ ! هذا أمر لا يطاق ، ولا سبيل إلى احتماله ! !

وأسرعت فقابلت رئيس الوزراء ، وكان يتولى وزارة المالية ، وتحدثت إليه فى هذا الأمر ، وأبدت له بما ساورنى من انزعاج ألا تبذل الدولة من الاعتمادات فى هذه الناحية ما يسرع بالأمة إلى المعرفة وإلى النور . ووافقنى الرجل ، وطلب إلى أن أوافيه الغداء بوزارة المالية . فلما ذهبت إليه ألفتته قد تحدث فى الأمر إلى رجال الوزارة الفنيين ، ولذلك ابتدئنى بقوله : كنت أرى يا هيكل أن أعاونك فى موضوع التعليم الإلزامى بمائة ألف جنيه . لكن الميزانية لا تحتمل هذا المبلغ . وقد بحث المختصون هنا ما يمكن أن نعتمده لهذا الغرض ، فأسفر بحثهم عن أن الميزانية لا تطبق اعتماداً يزيد على سبعين ألفاً . فحسبك هذا الآن . وربما استطعنا أن ندبر مبلغاً أكبر فى ميزانية العام المقبل .

عجبت مرة أخرى أن رأيت هؤلاء المختصين يقف بحشهم عند الأرقام في مثل هذا الأمر الحيوى الهام ، ولكن عجبى لم يكن ليغير الأمر الواقع .
وقد حاولت أن أصل بالمبلغ إلى مائة ألف ، وأن أقنع محمد (باشا) بأن الثلاثين ألفاً التى تكمل مائة ألف لن ترق الميزانية . ودعا رئيس الوزراء رجال المالية كرة أخرى فأصروا على أنهم اقتصدوا هذه السبعين ألفاً من أبواب كثيرة . وأنهم عاجزون كل العجز على أن يزيدوها . فاضطرت آخر الأمر إلى قبول ما سمحوا به وقلت فى نفسى : إذا استطاع المختصون فى وزارة المعارف أن يحسنوا الاستفادة بهذه الآلاف السبعين استطعنا أن نقنع المالية باعتماد ضعفها أو أضعافها فى العام المقبل .

وأفضيت بهذا الذى دار فى نفسى إلى رجال وزارة المعارف لعلهم يقدرّون صعوبة الحصول على المال ، وأن الوسيلة المنتجة للظفر به هى اقتناع الرأى العام واقتناع مجلس الوزراء والبرلمان بالفائدة التى تعود على الأمة من أى مبلغ ينفق فى مصلحة عامة .
على أن الصحف ما كادت تنشر نبأ الاعتماد الجديد للتعليم الإلزامى ، حتى قامت حركة بين رجال هذا التعليم يريدون بها ما يسمونه (إنصافهم) ؛ أى تحسين حالهم بزيادة مرتباتهم . وبدأت وفودهم تحضر إلى الوزارة ترفع شكواها . وكنت أقابل بعضها فأسمع من خطبهم فى تصوير حالهم المادى ما يثير الألم فى نفسى . ولكن ماذا عسأى أستطيع أن أصنع ؟ إنهم يريدون على خمسة وعشرين ألفاً ، فلو أننى وزعت السبعين ألفاً من الجنيّات عليهم لما أصاب الواحد منهم فى العام ثلاثة جنيّات . ولما أصابه فى الشهر خمسة وعشرون قرشاً . ثم لو أننى فعلت لعدوت الغرض الذى من أجله حصلت على هذا الاعتماد من وزارة المالية . فأنا إنما حصلت عليه للتوسع فى التعليم الإلزامى ، أى لإنشاء عشرين أو ثلاثين مدرسة يتعلم فيها ألف طفل أو أكثر . وهذه هى المصلحة العامة التى توخيتها حين تحدثت إلى رئيس الوزارة فى الموضوع .

قلت هذا الكلام إلى رؤساء الحركة من رجال التعليم الإلزامى فسكتوا ولم يظهروا من الاقتناع به ما يزيد فى اطمئنائى إليه . لكننى رأيت أن أمضى فى إنفاق المبلغ على الوجه الذى أوضحته لرئيس الوزراء ، وأن أطلب فى نفس الوقت اعتماداً جديداً لتحسين حال هؤلاء الذين يطلبون الإنصاف . وهم وحظهم من بعد . فمن يومئذ كانت الوزارة تخشى إن هى بدأت فيما يسمونه إنصاف الطوائف ضاقت الميزانية عن إمدادها بما تريد فلم تستطع أن تنصف

من تريد إنصافهم . وذلك ما دلت عليه الأحوال من بعد . فالإنصاف حلقة مفرغة إذا انزلت الحكومة إليها لم تستطع الوقوف أبداً .

ويجب أن أعترف بأنني لم أكن أقدر هذه النتائج يومئذ كما قدرتها من بعد ؛ فلو أنك أردت أن ترفع مستوى الحياة في الأمة بمعدل قرش واحد يومياً لكل فرد من أفرادها لاقتضاك ذلك عشرين مليوناً من القروش كل يوم ، أى مائتي ألف جنيه ، ثم لكنت حصيلته في السنة خمسة وسبعين مليوناً من الجنيهات تقريباً ، وهذا مبلغ ليس من السهل تديره . فأما إذا أردت أن تقصر « الإنصاف » على الموظفين ، فلن يكفي قرش في اليوم لكل منهم ، وستحتاج إلى بضع عشرات من الملايين ثم لا تكون قد أرضيت الطوائف جميعاً .

على أن اعتماد هذه السبعين ألفاً من الجنيهات أثار أمامي مشكلة أخرى أجل من مشكلة « الإنصاف » خطراً . فقد جاءتني كبيرة الطبيبات بوزارة المعارف وكانت إنجليزية ، وقالت : بلغني أن الوزارة تريد أن تنشئ مدارس إلزامية جديدة . ولست أعترض على ذلك بطبيعة الحال . لكنني أضع تحت نظرك تقارير التفتيش الصحي بالوزارة لتدخلها في حسابك . فهذه التقارير كلها تشير إلى أن التعليم الإلزامي لا يكاد ينتج أية نتيجة تعليمية ، لأن الأطفال يذهبون إلى المدارس الإلزامية في أسماهم البالية ولم يتناول أحد منهم لقمة يسد بها رمقه لفقر ذويهم . ولا يستطيع طفل جائع ويكاد يكون عارياً أن يفهم شيئاً مما يدرسه . فإذا جاءت ساعة الظهر لم يجد طعاماً لغذائه غير كسرة من الخبز إن أقامت الحياة وأبقت على صاحبها فليس فيها ما يدعو الذهن للاستفادة من التعليم . لهذا أنصح بأن تنفق المبالغ التي تعتمد للتعليم الإلزامي لتغذية الأطفال ، فذلك أكفل بأن يكونوا يوماً رجالاً تستفيد الدولة من سواعدهم .

عرضت ما قالته كبيرة الطبيبات على المراقبة العامة للتعليم الأولى فلم تعترضه ، واعترفت بأن كثيرين من الأطفال يتركون المدارس الإلزامية ولا يكادون يعرفون القراءة والكتابة . لكنهم رأوا أن القانون هو القانون ولا بد من نفاذه ، فإذا أريد تغذية الأطفال وجب الحصول على اعتماد مالي خاص لهذا الغرض .

ولم أر بداً من الموافقة على رأيهم وتخصيص السبعين ألفاً من الجنيهات لإنشاء مدارس إلزامية جديدة ، وبحث مسألة التغذية الواجبة للأطفال الذين يذهبون إلى هذه المدارس وعرضه بعد ذلك على مجلس الوزراء ؛ وحسبي في هذه الآونة أن تخطينت مشكلة « إنصاف » الإلزاميين بإحالتها إلى وزارة المالية .

أحلت أمر الإلزاميين إلى وزارة المالية وهم وشأنهم هناك مع اللجنة المالية ومع غيرها من الهيئات المختصة بالنظر في مثل هذه الشئون .

أما مسألة تغذية الأطفال وما قالته عنها كبيرة الطبيبات فرأيها تستحق عناية خاصة . لذلك ألفت لجنة من الأطباء ومن رجال الوزارة لبحث هذا الموضوع وتوليت رئاسة اللجنة بنفسى . وكانت العقبة التى واجهتها هى بعينها العقبة التى أشار إليها الإلزاميون : المال . فالذين يذهبون إلى المدارس الإلزامية يزيدون على المليونين . فإذا كانت تغذية الطفل تتكلف قرشاً واحداً فى اليوم ، أى ثلاثة جنيهات ونصف فى العام ، وجب تدبير سبعة ملايين ونصف مليون من الجنيهات سنوياً لهذا الغرض . فإذا زاد عدد التلاميذ على توالى السنين زاد هذا الاعتماد بما يكاد يعجز الميزانية . ماذا نصنع إذن ؟ لم نستطع يومئذ التغلب على المشكلة ، وهى لا تزال قائمة إلى اليوم .

لقيت مشكلة المعلمين الإلزاميين من بعد عناية بعض الوزارات إلى حد أرضاهم . على أن ما سمعته من خطب وفودهم التى قابلتني أثار أمامى مسألة كنت حريصاً على مواجهتها منذ وليت وزارة المعارف . فهؤلاء الإلزاميون أكثرهم شبان حفظوا القرآن عن ظهر قلب فاستقام لسانهم فأجادوا التعبير باللغة الفصحى حديثاً وخطابة ، وإن لم تسعفهم ظروف حياتهم بحظ كبير من الثقافة العامة . وقد لاحظت فى أثناء حياتى الصحفية أن الشبان المتخرجين فى كلية الحقوق وفى غيرها من الكليات - خلا الموهوبين ومن تخصصوا فى اللغة العربية - ضعاف أياً ضعف فى هذه اللغة . أما وهى لغة البلاد ، فالواجب الأول على وزارة المعارف أن تبذل من العناية ما يكفل استقامة اللسان لكل ناطق بها ، ثم يكفل قدرته على التعبير كتابة عما يريد بلغة سليمة قدر المستطاع .

لاحظت ضعف الشبان فى اللغة العربية حين كنت رئيساً لتحرير « السياسة » . فقد أردت يومئذ أن أجدد فى الحياة الصحفية فأدخلت فيها عناصر من الحاصلين على الشهادات الجامعية من كلية الحقوق ، ومن كلية التجارة ، فراعنى أن وجدت أكثرهم لا يستطيعون أن يصوغوا خيراً فى بضعة أسطر صياغة مقبولة . أليس من واجبي وقد توليت وزارة المعارف وأصبحت المسئول عن تربية النشء وتعليمه ، أن أسد ما لاحظت من نقص فى هذا الشأن ؟ !

ولقد كان إيمانى بما على من واجب نحو لغتنا القومية أقوى من أن يزعه أى اعتبار . فاللغة من مقومات حياة الأمة . وإتقان اللغة القومية أساس من أجل أسس التقدم .

فإذا استطعت أن أضع حجراً متيناً في هذا الأساس أدبت لقومى واجباً يجعلنى مستريح الضمير أن وليت وزارة التعليم ، فنهضت فيها نهضة كان واجباً بدؤها من عشرات السنين . وأخذت أفكر في سبب ضعف شبابنا في اللغة العربية . إن الجو المحيط بهم أكثر مواتة لإتقان هذه اللغة من الجو الذى كان يحيط بنا حين كنا تلاميذ بالمدارس الابتدائية والثانوية ، فهم يدرسون اليوم كل العلوم ، فيما خلا اللغة الأجنبية ، باللغة العربية . وكنا نحن ندرس جميع العلوم ، خلا اللغة العربية ، بالإنجليزية في المدارس الثانوية ، وكنا ندرس التاريخ والجغرافيا بالإنجليزية ابتداء من السنة الثالثة الابتدائية . ولا بد أن يكون أبناء الجيل الحاضر أكثر شعوراً بالمسؤولية الملقاة عليهم في النهوض بوطنهم . فالحكومة حكومتهم ، تسيطر على سياسة بلادهم الداخلية والخارجية . أما نحن فكان الجيل من أمورنا في يد الإنجليز ، وكنا لا نطمح في تسير سياستنا . فكيف وهذه هي الحال يكون أبناء الجيل الحاضر ضعافاً في اللغة العربية ؟ ! وما هي الوسيلة لمقاومة هذا الضعف وإنهاض اللغة في المدارس على نحو يكفل لبلادنا الوثبة السريعة القوية في حياتها العقلية والعلمية والفنية ، وما يجر ذلك إليه من وثبة في مرافقها جميعاً ؟

وتبادلت الرأى في الأمر مع وكيل الوزارة ، فوجدته مقتنعاً بأن السبب في الضعف مرجعه إلى أساتذة اللغة العربية أنفسهم . صحيح أنهم كأساتذتنا يتخرجون في دار العلوم . ولكن شهادة المعاهد الدينية التي يدخلون بها دار العلوم اليوم أقل في القيمة العلمية من الشهادة التي كان يدخل بها أسلافهم ، ولذلك يفيد أبناء اليوم من دار العلوم أقل مما كان يفيد هؤلاء الأسلاف . فإذا أريد إصلاح هذه الحال وجب أن ترجع وزارة المعارف إلى تجربة قامت بها من قبل وصادفت نجاحاً . ذلك أن تنشئ مدرسة ثانوية لدار العلوم يؤخذ طلابها من المعاهد الدينية ، ثم يتعلمون فيها أربع سنوات أو خمساً قبل أن يلتحقوا بدار العلوم . عند ذلك تطمئن وزارة المعارف إلى مدرسى اللغة العربية ، وتستطيع أن تنهض بهذه اللغة الكريمة النهضة اللائقة بها .

واقنعت بفكرة العشماوى (بك) وطلبت إليه أن يضع النظام الصالح لثانوية دار العلوم كى أصدره بقرار وزارى ، ومن غير أن أحتاج للرجوع إلى مجلس الوزراء . وأعد العشماوى (بك) نظام هذه المدرسة والقرار الوزارى الذى يقره ، وقعت أنا القرار .

وإنتى جالس يوماً إلى مكتبى في مصيف الوزارة ببولكلى برمل الإسكندرية إذ دخل عندى الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر الشيخ محمد مصطفى المراغى . وتبادلنا التحية وشربنا

القهوة ، وتناول حديثنا بعض موضوعات عامة ، ثم قال الشيخ : جئت أطلب إليك أن ترجى تنفيذ قرارك بإنشاء تجهيزية دار العلوم إلى أن يحضر محمد محمود (باشا) من أوروبا لعله يجد حلاً لما بين هذا القرار وقانون الأزهر من تعارض . وكنت أجل الشيخ وأقدر له تقديمه البارع لكتابى « حياة محمد » ، فلم أجد بداً من قبول طلبه ، وبخاصة لأن محمد (باشا) سيعود بعد أسبوعين . فلا ضرر من تأخير القرار الذى أصدرته هذين الأسبوعين .

واستأذن الشيخ وانصرف . وبعد دقائق تحدث إلى بالتليفون رئيس الوزراء بالنيابة عبد الفتاح يحيى (باشا) وطلب إلى أن أرجى تنفيذ القرار الذى طلب إلى الشيخ المراعى إرجاء تنفيذه إلى أن يحضر محمد محمود (باشا) ، وأخبرنى أن الشيخ عنده فى مكتبه . قلت فى شىء من الحدة : لكن الشيخ كان عندى الآن وقد وعدته بإرجاء التنفيذ ، فما معنى تحدثه إلى دولتك فى الموضوع كرة أخرى ؟ أيعظن أنى أعده ثم أخلف ، أم هو يشكونى إليك ؟ قال عبد الفتاح (باشا) : كلا ، كلا ! لا شىء من هذا ، هو أخبرنى بما دار بينك وبينه وشكرى على وعدك فأردت أن أبلغك ما حدث . وضحكت فيما بينى وبين نفسى من هذا الاستدراك اللطيف ، ووضعت السماعة وتركت الموضوع إلى أن يحضر رئيس الوزارة من أوروبا .

وطلبت وكيل الوزارة وقانون الأزهر وراجعنا النصوص معاً فوجدت حجة الشيخ المراعى ترجح حجة وكيل الوزارة ، ورأيت النص وإن أريد تأويله أدنى إلى تأييد شيخ الأزهر ، وبخاصة إذا وضع الأمر موضع الاحتكام إلى محمد محمود (باشا) . لذلك اعتبرت القرار الوزارى الذى صدر وكأنه لم يكن من غير أن أتعرض له . لكننى رأيت فى قانون الأزهر نصاً بأن المتخرجين من كلياته يعينون فى وزارة المعارف . ولما كان التعيين من حق الوزير المطلق اعترمت ألا أعين منهم أحداً بأية حال .

لم يدفعنى إلى هذا العزم قصد التحدى ، بل عرفت فى أثناء دراسة الموضوع وقبل أن أصدر فيه قراراً أن وزارة المعارف عينت من قبل بعض رجال المعاهد الدينية فى وظائف التدريس بها ، وأن هذا التعيين انتهى إلى فشل ذريع من الناحية التعليمية ومن نواح أخرى .

على أن اعتباراً أجل خطراً زادنى اقتناعاً بالألا يعين وزير المعارف فى وظائف التدريس بمدارس الوزارة إلا من يطمئن هو إلى أهليتهم وكفائتهم . فمدرس اللغة القومية فى أية أمة من الأمم هو الذى يصوغ ثقافة الأمة العامة فى مناحى حياتها جميعاً . هو الذى يوصل لسان الأبناء فى لغة التفاهم والخطاب . وهو الذى ينقل المختار من آثار الماضى إلى الحاضر ،

وهو الذى يكشف عما فى هذه الآثار من معانى الجمال وصوره . فإذا لم يكن المدرس الذى يضطلع بهذه الرسالة على جانب من الكفاية والبراعة وسعة الأفق ، ومن تذوق الفن الأدبى ، لم يؤد رسالته . وإذا هو لم يحط إلى جانب ذلك بشئ من آداب الأمم الأخرى لم يؤد الرسالة على الوجه الأكمل . فالعالم فى عهدنا الحاضر قد تقاربت أجزاءه فأصبح التفاهم السريع بين الأمم والشعوب المختلفة من ضروريات الحياة . والتفاهم لا يكون بتبادل الألفاظ التى تتألف منها عبارات بذواتها ، بل لابد له من أن يدرك المتفاهمان ما تنطوى عليه الألفاظ والعبارات من معان صقلها الزمان على أيدي الكتاب والشعراء وغيرهم من رجال الفن ، وكيف فهم الناس جميعاً هذه المعانى . معلم اللغة القومية الذى يستطيع أداء هذه الرسالة هو الذى كنت أريده ، وكنت أعتقد ألا أجده بين المتخرجين فى المعاهد الدينية ، وإننى لأجده بشئ من الصعوبة فى المتخرجين فى دار العلوم .

عاد محمد محمود (باشا) فلم أفتحه ولم أفتحه الشيخ المراغى من جديد فى موضوع تجهيزية دار العلوم ، بل اعتبرت الأمر منتهياً . لكننى لم ألبث أن فوجئت قبيل موعد العام الدراسى بطلب من رئيس الوزراء ، بناء على طلب من شيخ الأزهر ، أن أعين حملة شهادات المعاهد الدينية العليا مدرسين للغة العربية تنفيذاً لقانون الأزهر . واعتذرت لرئيس الوزارة وبينت له أسباب اعتذارى عن عدم إجابة هذا الطلب ، وذكرت له أنى إن كنت قد عدلت عن إنشاء تجهيزية لدار العلوم مع اقتناعى بضرورتها فإنما كان عدولى إثارة لعدم الضجة . ورجوت رئيس الوزراء أن يقنع الشيخ الأكبر بالألا يثير نائرة لا خير لأحد فيها ، وذلك بعد أن شرحت له وجهة نظرى فى معلم اللغة العربية وفيما أريد أن أقوم به من إصلاح لمدرسة دار العلوم .

ولم أشعر أن رئيس الوزراء يخالفنى فى رأى ، وإن لم يوافق عليه صراحة . وانقضت الأسابيع الأولى من السنة الدراسية ولم يحدث فى الجو ما ينذر بشئ ذى بال . على أن الصحف ما لبثت بعد حين أن تحدثت فى قانون الأزهر وما ينص عليه من أن شهادة المعاهد الدينية تؤهل لتدريس اللغة العربية والعلوم الدينية بالمدارس . ثم إن ضجة بدأت تزعم بأن وزير المعارف لا يريد تنفيذ هذا القانون . وأصدرت بياناً رداً على هذه الحركة صرحت فيه بأن وزير المعارف ووزارة المعارف لا تعترض تعيين حملة شهادات المعاهد الدينية فى المدارس الحرة فإذا أثبتت التجربة أهلية من تعين منهم على قدم المساواة مع أبناء دار العلوم لم يمنع مانع من اختيارهم من بعد مدرسين بمدارس الوزارة . وكان مقصدى الواضح من هذا

البيان أن المدارس الحرة خاضعة لتفتيش وزارة المعارف وتتلقى معونتها المالية ، وأن كل مدرس فيها توضع عنه تقارير من قسم التفتيش ، فمن أثبتت هذه التقارير أهليته بعد سنتين أو أكثر يَمْضِيها بالمدارس الحرة أمكن اختياره للتعليم بالوزارة .

لم يرض هذا البيان رجال الأزهر ولم يرض أبناء دار العلوم . خشي هؤلاء أن يكون خطوة تتلوها خطوة أخرى ، هي التسليم بتعيين حملة شهادات المعاهد الدينية في وزارة المعارف . وحسب رجال الأزهر أنهم إذا ألحوا ثم ألحوا بلغوا مقصدهم . أما هذه الخطوة فلا ترضيهم . ولم يزعجني ما شعرت به من عدم رضا الجانبين ، لأنني كنت قد انتهيت إلى عزم ولم أكن أقصد إلى التراجع قيد أنملة عنه .

وأضرب أبناء دار العلوم احتجاجاً على تدخل رجال المعاهد الدينية في شئون وزارة المعارف . أضربوا مخافة انتصار رئيس الوزارة لشيخ الأزهر لما كانوا يعرفونه بين الرجلين من صلة صداقة وطيدة . وتركت أنا هذا الإضراب أياماً لم أتعرض له ، فحدثني رئيس الوزراء في أمره ، وطلب إلى أن أتخذ الإجراء الذي يعيد الأمر إلى نصابه حرصاً على أن تسود السكينة . ولم يكن ذلك بالأمر العسير . فقد طلبت عميد دار العلوم وأخبرته بأنه إذا لم يعد الطلبة إلى دراستهم تخليت عن قضيتهم . وعاد الطلبة وانتظمت الدراسة في الدار . لكننا فوجئنا بعد زمن بإضراب في الأزهر استغرق أياماً كذلك ثم قضى عليه .

تنبت الأذهان ، بعد إضراب دار العلوم وإضراب الأزهر ، إلى أن في الجو مسألة لها خطرها . على أن أحداً لم يتعمق الموضوع ببحثه من ناحية فكرته أو مبدئه ، بل نظر الأكثرون في الأمر من ناحية الفائدة المادية التي تعود على الأزهر أو على دار العلوم من انتصار هذا الفريق أو ذاك . لم يثر أحد يومئذ بحثاً في اللغة العربية والسبب الذي أدى إلى ضعف الطلاب في تحصيلها . ولم يتناول أحد الموضوع من ناحية الجهة صاحبة الحق في تصوير الثقافة العامة للبلاد ، أهي وزارة المعارف أم المعاهد الدينية ، ولم ينقب أحد في الآثار المترتبة على هذا الاتجاه أو ذاك ، بل عولج الموضوع معالجة سطحية من ناحية إضراب المعاهد الدينية أو دار العلوم وأثر هذا الإضراب في موقف الوزارة السياسي . وقد أسفت يومئذ ألا يعالج أمر ذلك مبلغ خطورته على نحو غير هذا النحو السطحي التافه . ولا أزال إلى اليوم وسأظل من بعد ، يعاودني الأسف أن نعالج الموضوعات الخطيرة التي تتصل بحياتنا القومية العليا على هذا النحو غير الناضج !

ودعاني رئيس الوزارة يوماً وحدثني في الموضوع وذكر لي أنه أصبح غير مقصور على

سياسة وزارة المعارف ، بل تناول سياسة الوزارة العامة ، وأنه لذلك يرى أن لا بد له من حل يتفق مع هذه السياسة العامة . وأجبت : أنا مستعد لأن أعرض الأمر على مجلس الوزراء وسأضع مذكرة فيه تكون أساساً لهذا العرض . ولم أبطئ بالفعل في وضع هذه المذكرة ، ولم يبطئ محمد (باشا) في تحديد جلسة لمجلس الوزراء يتناول فيها بحث الموضوع .

ضمنت مذكرتي مختلف الحجج التي دفعته إلى أن أتخذ من الإجراءات ما اتخذت . على أن واحدة من هذه الحجج كفت لإقناع الوزراء جميعاً بأنني على حق . تلك أن الوزير المسئول هو وحده الذي يملك التصرف في شئون وزارته ، وليس يجوز لغيره أن يتدخل في شئونها . ذلك نص الدستور الصريح ، وذلك ما جرى عليه العمل في كل الأحوال . وما كان لوزير ألا يتمسك بهذه الحجة وهي تمسه في أعمال وزارته . ولهذا أجل بحث الموضوع الذي طرح على المجلس رجاء حله خارج نطاق المجلس .

وإنني لفي غرفة الوزراء بمجلس النواب ذات مساء ، إذ أخبرني حسين سرى (باشا) وزير الأشغال أنه هو والدكتور أحمد ماهر (باشا) وزير المالية يريدان التحدث إلى ، وأن الدكتور ماهر (باشا) ينتظرنى بوزارة المالية . وذهبتا إلى هناك فإذا هما يحدثان في مسألة الأزهر ودار العلوم ، ويذكرا أن تطور المسألة يقتضي من جانبي بعض التساهل . ودهشت لهذه المفاجأة فسألتهما : أطلب إليكما محمد محمود (باشا) أن تحدثاني بمثل هذا الحديث ؟ وأقسما أنهما لم يخاطبا رئيس الوزارة في هذا الموضوع ، ولم يخاطبهما هو فيه ، ولكنهما يريدان أن شيخ الأزهر يلح ويحرك الأزهر ، وأن هذه الحركات قد تكون سيئة الأثر في حياة الوزارة . قلت : وهل شيخ الأزهر على حق فيما يطلب ؟ قالا : كلا ! وأنت صاحب الحق في الموضوع من أوله إلى آخره . واقترح الدكتور ماهر (باشا) أن أعين واحداً أو اثنين من خريجي المعاهد الدينية على سبيل التجربة . ورفضت هذا الاقتراح لأن معناه التراجع عن موقف يعترف الكل بأنني على حق فيه . وتراجع صاحب الحق بأية صورة من الصور خذلان للحق ذاته . وإذا كان شيخ الأزهر يعتر باعترابات خاصة فأنا أعتر بالحق وبتمسكي به . ثم طلبت إليهما أن يبلغا رئيس الوزراء أني على استعداد لتقديم استقالتي من الوزارة إذا رأى هو ، وهو رئيس حزبي ، أن أقدم هذه الاستقالة . وكان جواب الرجلين : إذا كنت أنت لا ترضى أن تراجع أمام مطلب تعتمده حقاً وتؤثر الاستقالة ، أفلا تكون استقالتك وقبولها تراجعاً من مجلس الوزراء لا يجوز لك أن تعرضه له ؟

وانتهى حديثنا في جو أكثر صفاء من الجو الذي بدأ فيه . وكان ذلك طبيعياً بعد أن

ذكرت زميلي بكل الحلول التي عرضتها ورفضها شيخ الأزهر . لقد اقترحت أن يدخل من شاء من أبناء المعاهد الدينية الامتحان النهائي لدار العلوم ، فمن نجح فيه كان له من الحق في أن يعين بمدارس الوزارة ما لأبناء دار العلوم ، فأبى الشيخ . وقد اقترحت أن يلتحق خريجو المعاهد الدينية بمعهد التربية كما يلتحق به خريجو قسم اللغة العربية بالجامعة المصرية ، فأبى الشيخ . وقد اقترحت أن تجرى وزارة المعارف مسابقة بين خريجي دار العلوم وخريجي المعاهد الدينية يعين الفائزون فيها في مدارس الوزارة ، فأبى الشيخ . أبى إلا أن يعين خريجو المعاهد في مدارس الوزارة رضى الوزير أو لم يرض . هذا تحكّم لا يمكن قبوله . ذكرت زميلي بهذا كله ، وعرضت عليهما تقديم استقالتي لرئيس الوزراء ، ثم ودعتهما وقد انتهى حديثنا في جو أكثر صفاء من الجو الذي بدأ فيه :

مع ذلك لم تنته المشكلة عند هذا الحد ، وما كان لها أن تنتهى عنده . فقد كان للشيخ الأكبر المراغى يومئذ نفوذ مبسوط في حياة الدولة كلها : في سياستها ، في نظامها ، في اتجاه حكمها ؛ فلم يكن يسيراً أن يرد قوله . وكان الاتجاه يومئذ إلى تقوية المعاهد الدينية بزيادة عددها وفخامة عمارتها وبكل ما يمد من نفوذها . وكانت السلطات تعتمد على أبناء هذه المعاهد في الحركات السياسية ، فلم يكن يسيراً أن يرد وزير المعارف تيار هذا التوسع أو أن يحمى وزارته منه . ولقد خطب الأستاذ الأكبر يوم افتتح الملك معهد أسبوط الدينى فأشار إلى مثل هذه المعانى إشارة لفتت الأنظار وتهاشم في مغزاها بعض الوزراء . أما والنتيار متدفع هذا التدفع فليس من يجرؤ على صده من غير أن يعرض نفسه ليجرفه هذا التيار الثائر الفيضان . ولقد بلغ من عنف ثورته أن فكر شيخ الأزهر في ضم دار العلوم إلى المعاهد الدينية ، حتى لا تنهض ضده حجة أو يبقى أمام وزير المعارف ملجأ غير هذه المعاهد لتدريس اللغة العربية .

لم يزعجنى هذا التيار الجارف ولم يشننى عن موقفى . ذلك بأننى أعتقد أن المبادئ السليمة منتصرة آخر الأمر لا محالة ، وأن واجب من يتولى العمل العام ألا يحيد عن هذه المبادئ السليمة لأى اعتبار . ومن المبادئ السليمة ما بنى عليه الشيخ المراغى نفسه إصلاح الأزهر حين تولى المشيخة للمرة الأولى في سنة ١٩٢٨ . فالتعليم في البلاد كلها يجب أن تقوم مراحلها الابتدائية والثانوية على أساس واحد ، وأن تتفق برامجها في حدود الغرض المقصود منها . فإذا انتهت المرحلة الثانوية وآن أو أن التخصص اتجه كل وجهته الجامعية أو الفنية . وهذا ما فرضه قانون إصلاح المعاهد الدينية في سنة ١٩٣٠ ، وما أريد أن يصدر التشريع به إبان

مشيخة المراغى الأولى . ولقد تمسك فضيلته بهذا الإصلاح يومئذ ، برغم كل معارضة قامت في وجهه ، حتى اضطر أن يستقيل .

صدر قانون المعاهد في سنة ١٩٣٠ يرعى هذا الأساس في الإصلاح إلى حد كبير . لكن الذين تولوا تنفيذ هذا القانون لم يكونوا يؤمنون بضرورة الوحدة في الثقافة القومية ، فزعموا أن ما أدخل من العلوم « الحديثة » في المعاهد الدينية قد أضر بالتعليم الديني نفسه ، ولذا عدل القانون وصدر في سنة ١٩٣٦ قانون جديد يعدل عن وحدة الثقافة القومية في المرحلتين الابتدائية والثانوية ، ويعود بالمعاهد إلى ما يشبه عهدها الأول .

لم أقتنع بصلاح هذا القانون الجديد ، لكنني لم أكن لأعترض عليه بعد أن توليت وزارة المعارف لأن المعاهد الدينية لم تكن في دائرة اختصاصي ، بل كانت تابعة قانوناً لرئيس الوزراء . على أنني لم أتنازل قط عن حق وزير المعارف في أنه هو المهيمن على الثقافة العامة في البلاد ، وهو الذي يصور سياستها وينفذ هذه السياسة . ألم يكن وزير المعارف في فرنسا هو وزير المعارف والعبادات إلى أن تم الفصل بين الكنيسة والدولة ؟ وإذا لم يكن في الإسلام كنيسة ففى الإسلام دولة . وللدولة « مصر » دستور يجعل الوزير مسئولاً عن وزارته . فوزير المعارف هو المسئول عن كل ما يتصل بالمعارف في البلاد وإن انتمى إلى غير وزارته .

ولقد كنت شديد البرم بما في مصر من تباين في ألوان الثقافة ، وبما يؤدي إليه هذا التباين من اختلاف في نظرة الطوائف إلى الحياة اختلافاً يحول بين هذه الطوائف وما يجب من تفاهمها وتضامنها القومي للمصلحة العامة . ولقد كان هذا الاختلاف في وجوه النظر و - الأثر أشد الوضوح بين المتعلمين في مدارس الدولة والمتعلمين في المعاهد الدينية . ثم كان لهذا الاختلاف أثره الظاهر كذلك بين المتعلمين في مدارس الدولة والمتعلمين في المدارس الأجنبية الكثيرة المنتشرة في أرجاء البلاد . لذلك رأيت أنه لا بد لي من العمل للتقريب بين ألوان الثقافة المصرية ما استطعت . وكان من ذلك أن فرضت إشراف وزارة المعارف على المدارس الأجنبية ، ولم يكن لهذا الإشراف وجود محسوس من قبل بحجة الامتيازات الأجنبية ، كما فرضت على المدارس الأجنبية أن تعلم اللغة العربية وتاريخ مصر وجغرافيتها والتربية الوطنية المصرية للذين يدرسون فيها جميعاً ، لا فرق بين المصريين والأجانب . وقد أحدث ذلك ضجة تجاوزت الحدود في الصحف التي تصدر في أجنبية إلى الحد الذي جعل بعض المعاهد ، إلى ملاحظة من بعض الممثلين السياسيين . لكن هذه الضجة لم تدم طويلاً بعد أن رأى رجال المعاهد الأجنبية وجه الحق فيها صديقت ، ورأوا أن مدارسهم مفروضة

فيها أنها تعمل لتخريج أبناء يقيمون في مصر على اختلاف جنسياتهم ، فلا بد أن يعرفوا لغة البلاد وتاريخها وجغرافيتها ونظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ظلت المشكلة بينى وبين شيخ الأزهر قائمة . فلما كنا في أخريات العام الدراسي ٣٨ - ١٩٣٩ ، عاد رئيس الوزراء يسألنى عما أقترحه حلاً للمشكلة ، فاقترحت تأليف لجنة يرأسها عبد العزيز فهمى (باشا) تنظر الموضوع وتفصل في الخلاف ويكون حكمها فيه حاسماً . وعرض رئيس الوزراء هذا الاقتراح على شيخ الأزهر فقبله . وعرض الأمر على مجلس الوزراء فألفت هذه اللجنة برئاسة عبد العزيز (باشا) فهمى وعضوية عبد الحميد بدوى (باشا) والشيخ أمين الخولى ، وأحيلت أوراق الموضوع للجنة ومعها مذكرة التى كنت قدمتها لمجلس الوزراء .

وعقدت اللجنة عدة جلسات فى الإسكندرية فصلت بعدها فى الموضوع بأن وزير المعارف هو وحده المسئول عن معاهد التعليم التابعة للوزارة أو الخاضعة لإشرافها ، وهو لذلك يعين بها من يشاء ، وليس لغيره أن يتدخل فى تصرفاته فى هذا الشأن ، كما أقرت اقتراحى إجراء مسابقة بين خريجي دار العلوم وخريجي كلية اللغة العربية بالأزهر للتعين فى وظائف التدريس ، وقررت ضرورة توحيد المعاهد التى تخرج معلم اللغة العربية .

لكن هذه القرارات صدرت عشية استقالة الوزارة فكان صدورها انتصاراً لى . ولكنه كان انتصاراً نظرياً لأن وزارة المعارف أسندت إلى غيرى فى الوزارة الجديدة .

* * *

لم أسف على هذه المعركة التى خضتها يوماً مع الشيخ الأكبر المراغى ، برغم ما كان بيننا قبل من مودة اتصلت بعد ذلك إلى أن اختار رحمة الله عليه جوار ربه . فإنما دفعنى إليها حرصى على إتقان أبنائنا اللغة العربية ، ودقة وقوفهم على أسرارها ، وسلامة عبارتهم بها وحسن أدائهم لها . ولم يكن مرجع هذا الحرص إلى أن اللغة العربية هى اللغة القوية وكفى ، بل كان مرجعه إلى أنها لغة البلاد الممتدة من العراق شرقاً إلى مراكش غرباً . وإلى أن عصور الظلمة التى مرت بهذه الأمم قد هوت باللغة إلى لهجات تدعى كلها أنها عربية ، وينكر بعضها بعضاً حتى لا يستطيع المغربى أن يفهم لهجة المصرى أو لهجة العراق ، ولا يستطيع المصرى أن يفهم لهجة العراق ولا لهجة المغربى . ونشأ عن تناكر اللهجات أن تنكرت بعض هذه الأمم لبعض ، فلم تعد إحداها تعنى بمصير سائرها ، بل نشبت بين الكثير منها العداوة والبغضاء . ولو أن أبناء هذه الأمم تعارفوا لغة لتحابوا شعوباً ، ولوصلت الألفة والعقيدة

بينهم من وشائج أمرهم ما انقطع وتدابر .

وإني لأذكر ، وأنا أكتب هذه العبارة ، يوماً كنت فيه ببلبنان عام ١٩١٤ ، وكان في مصر يومئذ دعاء للكتابة باللغة العامية . وتناول أمر هؤلاء الدعاة حديثاً دار بيني وبين السيد عبد الرحمن الشهبندر ، أحد أقطاب الوطنية السورية ، فكان مما قاله : أعجب لهؤلاء الدعاة كيف ينسون أنهم إذ يكتبون باللهجة المصرية فإنما يفهمهم أربعة عشر مليوناً هم سكان مصر ، على حين أنهم إذ يكتبون العربية الفصحى يفهمهم سبعون مليوناً تتجاوز بلادهم في شمال أفريقية وشرق آسيا ، ثم يفهمهم ملايين مبعثرون في أرجاء الأرض في العالمين القديم والجديد ممن يتكلمون اللغة العربية . وهذه حجة قوية كل القوة ، إن صح معها أن تكتب لغة الكلام للمسرح أو للشاشة البيضاء فلن يكون ما يكتب من ذلك إلا رهناً بانتقال هذه الشعوب من الأمية إلى القراءة والكتابة . وهذا الانتقال لن يتجاوز جيلين أو ثلاثة أجيال إذا جدت هذه الأمم نحو الأمية فيها . ويومئذ تندثر لهجات الكلام الجارية اليوم لتقارب لغة الكلام لغة الكتابة ، وتعود اللغة العربية سيرتها الأولى ، فتصبح كأية من اللغات الحية ، يكتب جميع المتكلمين بها لغة واحدة ، ويتفاهم جميع المتكلمين بها في لهجات تتعارف ولا تتناكر ، وتقرب الشعوب وتربطها بأقوى الوشائج وأمتن الصلات .

ولقد مر بخاطري ، في هذه الفترة الأولى من ولايتي وزارة المعارف ، أن أتخذ من الإذاعة ومن السينما وسيلة لنشر التعليم ولنشر اللغة العربية بين جماهير الشعب . ولم يكن ذلك عسيراً ، ولم تكن نفقته طائلة ، لكنه كان يحتاج إلى اعتمادات جديدة تقتضى الرجوع إلى مجلس الوزراء وإلى وزير المالية . ولم أكن ميالاً للرجوع إلى مجلس الوزراء ما استطعت الاستغناء عن الرجوع إليه . لذلك اكتفيت بتقوية الإذاعات المدرسية مع اقتناعي بعدم كفايتها لأداء الغرض الذي أقصد إليه .

ثم إنني ذكرت ما لاحظته من عدم ميل أبنائنا وبناتنا إلى القراءة ، خلا قراءة الصحف التي تضر في كثير من الأحيان بمستواهم المعنوي . هذا بينما رأيت الذين يتعلمون في المدارس الأجنبية بمصر يحرص الكثيرون منهم على قراءة كتب قيمة يختارها لهم أساتذتهم ، ويسهل حصولهم عليها من مكتبات مدارسهم . ثم إنني ذكرت ما لاحظته في أثناء مقامي للدراسة بأوروبا من عكوف الأبناء والبنات على قراءة الكتب . لذلك أمرت بإنشاء مكتبات في جميع المدارس الثانوية وفي بعض المدارس الابتدائية وتزويدها بالكتب العربية الحديثة ، ومطالبة مفتشي اللغة العربية بالوقوف على مبلغ عناية التلاميذ باستعارة الكتب وقراءتها ، وعناية

المدرسين بإرشادهم لخبرها كما يطلعوا عليه ويدرسوا بعضه ويؤدوا فيه اختباراً .
على أن ما شغلتنى به معركة الأزهر ودار العلوم ، ثم ما شغلتنى به مشاكل أخرى فى
الوزارة ، وقلة الأعوان المؤمنين بما أدعو إليه ، وقصر الزمن الذى قضيته هذه المرة الأولى
وزيراً للمعارف - كل ذلك عاقنى عن المضى فى تنفيذ سياسة كنت أرجو من ورائها أعظم
الخير للبلاد .

* * *

والحق أن معركة الأزهر ودار العلوم لم تكن أعوص المشاكل التى واجهتنى وإن كانت
أكثرها بروزاً ولفتاً للرأى العام .

فقد رأيت ، ووافق المختصون من رجال الوزارة على رأى ، أن الطفل ، قبل التاسعة
أو قبل العاشرة من سنه ، لا يحتمل أن يتعلم لغتين مختلفتين أصولاً وفروعاً كل الاختلاف ،
وأن اللغة العربية الفصحى لا يسهل أن تثبت فى ذهن الطفل العادى قبل هذه السن إذا
تعلم معها لغة أجنبية هى اللغة الإنجليزية . ولهذا قررت البدء بإلغاء اللغة الإنجليزية فى
السنة الأولى الابتدائية . وشجعتنى على اتخاذ هذا القرار أن المرحلة الأولى للتعليم كانت
موزعة فى وزارة المعارف بين ثلاث شعب ، التعليم الابتدائى ، والتعليم الأولى ، والتعليم
الإلزامى ، واللغة الأجنبية لا وجود لها فى التعليم الأولى ولا فى التعليم الإلزامى . ومصر تسير بخطى
سريعة نحو مجانية التعليم الابتدائى . وكنت أرى من يومئذ أن يلتحق الممتازون فى التعليم
الأولى والتعليم الإلزامى بالمدارس الابتدائية بالمجان ، وهؤلاء لا يظهر تفوقهم وامتنازهم قبل
التاسعة ، بل قبل العاشرة من سنهم . فإذا اتفقت برامج التعليم فى هذه الشعب الثلاث تسير
نقل هؤلاء الممتازين إلى السنة الثانية الابتدائية ولم يقف عدم تعلمهم اللغة الإنجليزية فى
سبيلهم .

وقد ذهب بعض رجال الوزارة إلى أبعد من ذلك فاقترحوا إلغاء تعليم اللغة الأجنبية
من المدارس الابتدائية جملة أو على الأقل إلغائها إلى السنة الثالثة . ومع أننى لم أتمخض قراراً
فى هذا الاقتراح ، بدأت جريدة « الاجيشان جازيت » التى تمثل فى مصر الرأى الرسمى
البريطانى ، أو الرأى الشبيه بالرسمى على الأقل ، حملة على وزير المعارف وعلى وزارة المعارف
لأنها تريد إلغاء اللغة الإنجليزية من المدارس الابتدائية . ولم يقف حملتها أننى صرحت بأن
الوزارة لم تقر هذا الرأى بعد ، بل استمرت تقول إن هذا التفكير أملاه روح مصدره التعصب
وكرهية الأجانب . ويعلم الله أن التعصب وكرهية الأجانب لم يدر أيهما بخاطر يوماً

من الأيام . إنما قصدت بكل تفكيرى مصلحة بلادى من غير نظر إلى أى اعتبار آخر . لكننى سرعان ما علمت أن هذه الجريدة الإنجليزية لا تعبر عن رأيها وحدها ، بل تعبر عن رأى السفارة البريطانية . وقبل لى يومئذ إن هذا الموضوع قد تنشأ بسببه أزمة بين مصر وإنجلترا . على أننى ما كنت لأفكر فى هذه الاقتراحات التى عرضت على قبل أن أرى نتيجة إلغاء تدريس اللغة الإنجليزية فى السنة الأولى الابتدائية . وهذا ما ذكرته لرئيس الوزراء حين فاتحنى فى الموضوع وما طمأنه إلى أن أزمة بهذا السبب لن تنشأ بين مصر وإنجلترا فى هذا العام أو فى العام الذى يليه .

لم يدر التعصب ولا دارت كراهية الأجانب بخاطرى فى يوم من الأيام ، فلا شئ أحب إلى من التماس الحقيقة حيث تكون . وليس الدفاع عن الحق الذى يؤمن الإنسان به بالحجة والدليل تعصباً ، إنما التعصب أن تتشبث برأى وإن لم تستطع الدفاع عنه ، وأن تتشبث به لغير شئ إلا أنك وجدت عليه آباءك . أما كراهية الأجانب فلا أفهمها ، ففى الأجانب أختيار وأشرار ، كما أن فى أبناء الوطن أختياراً وأشراراً . والأجنبي الخير المطيع للقانون ولقواعد الخلق نافع كالوطني الخير المطيع للقانون ولقواعد الخلق . والأجنبي الأناني الذى يؤثر نفسه على الجماعة التى يعيش بينها ويستمتع بحمايتها آثم كابن الوطن الأناني الذى يؤثر نفسه على الجماعة التى يعيش بينها ويستمتع بحمايتها . لكن كراهية الأجانب تهمة دأب الكثيرون من الأوروبيين أن يلصقوها بالمسلمين وبأبناء الشرق ، لأنهم ألفوا أجيالاً أن يستدلوا هؤلاء وأن يستغلهم ، فإذا حاول هؤلاء أن يلقوا نير الذلة وأن ينافسوا فى استغلال بلادهم وفى التمتع بخيراتهم اتهموا باطلا بالتعصب وكراهية الأجانب . وتلك لعمري تهمة إن دلت على شئ فعلى أن الذين يوجهونها بلغ من تعصبهم ومن كراهيتهم لأبناء الوطن الذى يؤء عليهم الرزق ، بل الرخاء ، بل الثراء ، أن صاروا يحسبون أنفسهم سادة وأبناء هذا الوطن عبداً . ولو أنهم أنصفوا لحمدوا لأبناء هذا الوطن تسامحهم مع من يشاركهم فى رزق الوطن وثرائه .

وأقرب الأجانب إلى نفسى وأحبهم إلى هم العلماء الذين يؤمنون بأن العلم لا وطن له ، وأن العالم كله وطنه ، والذين يسمون بأنفسهم عن أن يتخذوا من العلم ذريعة استعلاء أو سلطان ، أو وسيلة لتغليب وطنهم الأصيل على الوطن الذى يقيمون فيه . هؤلاء العلماء موضع محبتي واحترامى وإجلالى . وكم كنت أغتبط إذ كنت أستمع إليهم يلقون محاضراتهم فى الفلسفة أو فى الأدب أو فى العلم فى الجمعية الجغرافية . فى تلك الساعات كان نور علمهم الفياض يضيء ما حوله ، وينسيك من أمرهم إلا أنهم علماء أجلاء جديرون بكل محبة واحترام .

لهذا كان يساورنى الشيء الكثير من الأسف كلما اضطر واحد من هؤلاء العلماء لمغادرة مصر ، وترك مكانه من مجالس التدريس فيها ، إيماناً منى بأن العالم الجدير باسم العالم ذخّر للبلد الذى يحل به ، سواء أكان هذا البلد موطنه الأصيل أم كان بلداً آخر جعله منار علمه .

* * *

لما ضاقت جامعة فؤاد الأول بالطلاب ، ولم تستطع كلياتها أن تستوعب الحاصلين على القسم الثانى من الشهادة الثانوية - فوضعت قيوداً لقبول من يتقدمون إليها منهم - فكرت فى إنشاء جامعة ثانية بالإسكندرية تستقبل هذا التوسع العلمى المبارك . ولم يصدنى عن المضى فى فكرتى ما كان ينادى به جماعة من أهل الرأى فى البلاد قائلين إن كثرة المتعلمين تعليماً جامعياً ، والحاصلين على شهادات جامعية تنشئ فى البلد طائفة من المتعلمين المتعطلين . فأنا أؤمن بأن التعليم لذاته فى كل درجاته ومراحله ، من حاجات الحياة الضرورية فى عصرنا الحاضر ، ومن المقومات القومية التى لا غنى عنها ، وأن ما ينجشونه من ثورة المتعلمين المتعطلين لا محل له ، لأن ثورة المتعلم ثورة إصلاح ، وثورة الجاهل ثورة تدمير .

لذا مضيت أنضح فكرتى فى إنشاء هذه الجامعة ثانية . على أننى نجم أمامى اعتراض لم يكن من التغلب عليهما بد . أولهما حاجة هذه الجامعة الجديدة للأساتذة ذوى الكفاية العالية حتى تضارع جامعة فؤاد الأول ، وتكون جديرة مثلها بأن تعترف أقدم جامعات أوروبا بشهاداتها . وثانيهما حاجة الكليات العلمية ، كليات الطب ، والهندسة ، والزراعة ، والعلوم ، للمعامل التى لا غنى للطلاب والأساتذة فى دراستهم وتدريبهم عنها . وكنت أعلم أنا نستطيع أن نجد من أساتذة الآداب وأساتذة الحقوق من نستطيع بهم إنشاء هاتين الكليتين ، فى انتظار الاتفاق مع أساتذة أجنب يسدون ما قد يكون من فراغ فى هيئة التدريس بالكليات الأخرى ، وفى انتظار إنشاء المعامل اللازمة للكليات العملية . لذلك استصدرت من مجلس الوزراء قراراً بإنشاء كليتين بالإسكندرية للآداب والحقوق تكونان نواة لجامعة فاروق الأول حتى يتم الاتفاق مع الأساتذة الأجانب ونشئ ما نحن بحاجة إلى إنشائه من المعامل للكليات الأخرى . وتم إنشاء هاتين الكليتين للآداب والحقوق فى مفتتح العام الدراسى ، لم يمنع من إنشائهما حاجتنا للاستعانة بالعلماء الأجانب ، ولم يقف فى سبيلهما اتهام المصريين بالتعصب أو بكراهية الأجانب :

على أننى كنت حريصاً دائماً على التفريق بين ما هو من سيادة الدولة ، وما لا أثر له فى هذه السيادة ، حريصاً على أن تكون مظاهر السيادة كلها للمصريين . وربما رأى بعض الأجانب فى ذلك تعصباً أو كراهية للأجانب . أما أنا فلم أرقط فيه شيئاً من ذلك . فما اتصل بسيادة الدولة حق للوطن ولأبناء الوطن لا يجوز أن يشاركهم فيه مشارك . والأجانب الذين يريدون أن يشاركوا فى مظهر من مظاهر السيادة لا يريدون ذلك لحسابهم بل لحساب وطنهم الأصلى . وهذا مظهر من مظاهر استعلاء شعب على شعب لا يرضاه رجل فى أمة تحترم نفسها .

نحن إذن فى حاجة إلى العلماء الأجانب فى جامعاتنا ، حاجتنا إلى إفاد البعثات من أبنائنا إلى البلاد الأجنبية الراسخة القدم فى العلم لينقلوا علم هذه البلاد إلى أمتنا . ونحن فى حاجة أشد إلى أن تسند كل وظيفة تتصل بسيادة الدولة إلى أبنائنا المصريين . وطبيعى أن تتصل كل رياسة إدارية بسيادة الدولة ، لأن صاحبها هو الذى يتولى تنفيذ سياسة الدولة فى حدود ما يرسمه الوزير أو مجلس الوزراء . لهذا فكرت فى تمصير الرياسات الإدارية كلها فى وزارة المعارف ، مع الاحتفاظ بالخبرة الأجنبية التى أفادت مصر منها خلال القرن التاسع عشر كله وخلال ما فات من القرن العشرين فائدة لا يمكن إنكارها .

واتجه تفكيرى أول ما اتجه فى هذا الشأن إلى ناحية الفنون الجميلة وما يتصل بها . فقد اعتقدت دائماً أن الفنون الجميلة فى كل أمة هى المظهر الواضح لحضارة هذه الأمة . والفنون الجميلة فى مصر عريقة تتصل على العصور من عهد الفراعنة إلى وقتنا الحاضر . وقد كانت رعاية وزارة المعارف للفنون الجميلة ضعيفة غاية الضعف ، لأن هذه الفنون اندثرت أو كادت فى عهد الحكم العثمانى ، أى منذ القرن الخامس عشر الميلادى ، ولم تبدأ نهضتها على استحياء إلا منذ أوائل هذا القرن العشرين . ولم تكن الآثار القديمة التى تشهد لمصر بعلو الكعب فى فنون العمارة والنحت والتصوير أسعد حظاً . فقد طمرت هذه الآثار تحت الرمال حتى بدأ العلماء الفرنسيون بالكشف عنها فى القرن التاسع عشر . ومن يومئذ حرصت فرنسا على أن تبقى الآثار المصرية القديمة ، والآثار الرومانية ، والآثار الإسلامية نفسها ، منظوية تحت لوائها ، كما حرصت من بعد على أن تكون النهضة الحديثة للفنون الجميلة مطبوعة بطابعها .

ومن الحق على مصر لفرنسا أن تعترف لها فى هذا الميدان بفضل عظيم . فعلماءها هم الذين كشفوا عن الكثير من الآثار المصرية القديمة . وشامبليون هو الذى كشف بقطته

في قراءة حجر رشيد عن طلاس اللغة الهيروغليفية . وهذا الفضل هو الذي دفع فرنسا ، في أثناء انفراد إنجلترا بالسلطان في مصر أن تستمسك بأن يكون مدير الآثار المصرية فرنسياً ، ثم أدت سياستها إلى تعيين مسيو جاستون فييت مديراً لدار الآثار العربية ، وإلى تعيين المسيو هوت كبير مديراً للفنون الجميلة ، ثم تعيين المسيو ريمون خلفاً له في إدارة الفنون الجميلة .

وكان طبيعياً ألا أغمط حق فرنسا أو أنكر سابقها حين كنت أفكر في إسناد الوظائف المتصلة بسيادة الدولة إلى المصريين . لذلك عينت الأستاذ محمد حسن مراقباً للفنون الجميلة واحتفظت بالمسيو ريمون مستشاراً فنياً لهذه المراقبة . ولم يثر هذا التغيير في الوضع الإداري أية ثائرة لأن الأستاذ محمد حسن كان وكيل المراقبة ، وكان مشهوداً له بأنه من رجال الفن البارزين في مصر بعد أن أمضى في إيطاليا سنوات يدرس فيها التصوير والنحت دراسة بلغ فيها من الإتقان ما شهد له به رجال الفن في مهد الفن .

وانجهت مثل هذا الاتجاه أريد أن أعين مديراً مصرياً لدار الآثار المصرية والمتحف المصري ، وأن يكون مديرها الفرنسي ، الأب دريوتون ، مستشارها الفني ؛ ووقع الاختيار على الأستاذ مصطفى عامر ليتولى هذه الإدارة . وإنني لفي صدد هذا التفكير وتنفيذه إذ حمل إلى الأب دريوتون بلاغاً موقعاً عليه من عدد من خفراء الآثار بمنطقة الأهرام ، يهتمون فيه الأستاذ سليم حسن وكيل المتحف المصري ، بأنه استغل نفوذه حين قيامه بالحفريات الأثرية في منطقة أهرام الجيزة واستحوذ من الأموال المخصصة لهذه الحفريات على مبالغ طائلة لنفسه ، بأن كان يستمضي العمال العديدين على مبالغ يوقعون بأنهم قبضوها ، ثم لا يكونون قد قبضوا منها شيئاً ، أو لا يكونون قد قبضوا منها إلا التزر اليسير .

لم أكن لأحفظ بلاغاً عن جنائية قدمه مدير دار الآثار موقعاً من عدد غير قليل من العمال ، لهذا أحلته إلى التحقيق الإداري ، وإن عجبت لتقديمه في هذا الوقت الذي أفكر فيه في تنظيم الآثار المصرية ، وشعرت بأن في الأمر سرّاً لا بد تكشفه الأيام عما قريب .

كان الربيع قد انتصف وبدأت تبشير قيظ الصيف فقرر الملك الانتقال إلى الإسكندرية في الحادى عشر من مايو من تلك السنة . وصحب الوزراء ورجال الديوان ورجال الحاشية جلالتهم في قطار الديزل الخاص . وإن القطار لينهب الطريق إلى غايته إذ جلس على ماهر (باشا) رئيس الديوان الملكي إلى جانبي وتبادل معي أطراف الحديث في أمور شتى ، كان

من بينها التحقيق مع سليم (بك) حسن . وقد اشتد عجبى حين ذكر لى رفعتة اسم شخص بذاته فى لجنة هذا التحقيق ، وطلب إلى ألا أبدله . وإنما أثار عجبى أنى لم أكن أعرف هذا الشخص ولا أعرف شيئاً عنه ، وأن اسمه لم يكن عالماً بذاكرتى ، لأننى حرصت على أن يجرى هذا التحقيق بدقة ومن غير أن يتدخل فيه أحد ، وألا يرفع إلى شىء عنه إلا حين تمامه . لذلك لم أجد ما أجيب به رئيس الديوان إلا أن أحداً لم يخاطبنى فى أمر التحقيق ، ولم يطلب منى إبدال عضو من اللجنة التى تتولاه بغيره ، وأننى حريص على أن يجرى هذا التحقيق فى جو من تمام الاستقلال .

وبعد أسبوعين أو ثلاثة أسابيع من هذا الحديث جاء سليم (بك) حسن إلى مكنتى شاكياً من أن الذين يحققون معه متحيزون ضده . وأنهم يحاولون إثبات التهمة الموجهة إليه بكل وسيلة ولو لم تكن نزيهة . وأثارت شكواه فى نفسى حديث رئيس الديوان معى فقلت له : أو تقبل يا سليم (بك) أن تتولى النيابة هذا التحقيق ، مع علمك بأن النيابة إذا وجدت ما يدينك فستقدمك إلى محكمة الجنايات ، ولن أقف أنا فى سبيل ذلك ، ولا يكفى يومئذ توقيع الجزاء الإدارى عليك ؟

وأجاب سليم (بك) على الفور : بل أنا أرحب بتحقيق النيابة وبكل نتيجة تترتب عليه . فأنا واثق من براءتى ومن أن البلاغ الذى قدم مكيدة دبرها لى مدير الآثار .

وطلبت إليه إن شاء أن يكتب لى كى تتولى النيابة التحقيق معه . فأسرع وقدم لى هذا الطلب بعد هنية ، فأشرت عليه لفورى بإحالة جميع الأوراق الخاصة بالموضوع إلى النيابة ، وشعرت فى نفسى بارتياح أن أنقل الأمر كله إلى الجهة القضائية ، ورجوت أن يكون لها فيه حظ من الاستقلال أوفر من حظ اللجنة الإدارية بوزارة المعارف .

وعدت بذاكرتى ألتمس الأسباب التى أدت إلى هذا النزاع العنيف فى دار الآثار . ولم يكن عسيراً أن أتبينها . فقد كان سليم (بك) حسن وكيل دار الآثار ، وكانت الظروف تهيئه . وكان هو يهين نفسه ليتولى منصب مدير الآثار . ولم يترك للزمن وحده أن يفعل فعله ، بل أراد أن يدلل على أن إدارة الأب دريوتون للآثار لم تكن تخلو من الخطأ ، بل لعلها لم تكن تخلو من الشوائب . وللتدليل على ذلك أشار فى أحاديثه مع كثيرين إلى أن « بدروم » المتحف يحوى آلاف القطع الأثرية وأنها مودعة فيه من سنوات بغير جرد ، على الرغم من أن مجلس الوزراء قرر جردها من عهد وزارة صدقى (باشا) سنة ١٩٣١ . ومع أن هذا الجرد بدئى به غير مرة لقد حالت حوائل لا تخلو من غرابة دون إتمامه . وسألت أنا مدير

دار الآثار ، وسألت وكيل الوزارة عن السبب فى أن عملية الجرد لم تتم فلم أكن أظفر بجواب مقنع ، ثم كان يقال لى إن هذه الآثار المكدسة بالبدروم ليست ذات قيمة علمية تستوجب عناء جردها ، لأنها تعد بالآلاف ولأن أكثرها إن لم تكن كلها قطع مكررة لتمائيل صغيرة يجد الإنسان من نظائرها فى المتحف المصرى وفى غير المتحف المصرى الشيء الكثير .

لم تكن هذه الحجة تقنعنى بطبيعة الحال . فالجرد الدقيق الذى يصف كل قطعة من القطع بالغاً ما بلغ عددها هو وحده الذى يبين التشابه منها وغير التشابه ، وهو وحده الذى يبين مالها من قيمة علمية . وكثرة عددها لا تحول دون جردها . فمن اليسير تقسيم البدروم وإجراء الجرد فى كل قسم منه على حدة ، فإذا تم جرده ختم بالشمع الأحمر مثلاً . لهذا كنت حريصاً على أن يتم الجرد نفيماً لكل شبة ونزولاً على حكم القانون المالى فى أمر « العهد » . لكننى كنت أشعر بأن ما أبدية من حرص على إتمام الجرد ، يقابل بالوجوم حيناً ، وبالحديث عن العقبات التى تقوم فى سبيل هذا الجرد وتجعله مستحيلاً أو فى حكم المستحيل حيناً آخر . هذا الحديث وهذا الوجوم يبعثان على التساؤل عن سببهما . ولم يكن الموظفون المصريون فى دار الآثار ، خلا سليم (بك) حسن ، يحIRON على هذا التساؤل جواباً . أما سليم (بك) فكان يتحدث ها هنا وهناك ولا يمتنع عن إثارة شبهات تمس المسئولين عن الآثار ، وتمس الأب دريوتون فى مقدمتهم .

ولم يكن سليم (بك) ولا كان علمه موضع ثقة فى دوائر القصر . قيل لى فى هذه المناسبة : إن الملك قام برحلة نيلية فى الوجه القبلى فى حياة والده ، حين جعل والده لولى العهد لقب « أمير الصعيد » ، وإن الأب دريوتون وسليم (بك) صحبا لى العهد والملكة والدته ليشرحا للأمير تاريخ الآثار الكثيرة التى يشهدها ، وإن سليم (بك) ألقى إلى الأمير بمعلومات عن أثر من الآثار ، فلما عرف الأب دريوتون ما قال زيفه كله من الناحية العلمية ، فترك ذلك فى نفس الأمير أثراً ظل باقياً بعد أن جلس على عرش آباءه . لذلك لم يقبل أحد تفنيد سليم (بك) للأسباب التى أبديت بعدم جرد « البدروم » وقبل ما قاله مدير الدار فى هذا الموضوع .

أكان ما قيل لى من ذلك صحيحاً ؟ لم أحرص على تحرى دقته ، لأن مسألة الآثار ... كانت متعددة الجوانب ، ولم يكن موقف فرنسا منها وحرصها على الإشراف على الآثار المصرية ... جميعها أقل هذه الجوانب دقة وخطراً .

أخذت النيابة تحقق مع سليم « بك » حسن . وبعد أيام غير قليلة من بدء التحقيق علمت أن بين عضو النيابة المحقق وبين سليم (بك) جفاء أدى إلى امتناع سليم (بك) عن الإجابة ، وإلى تهديد المحقق إياه بالقبض عليه .

وتحررت الأمر فعلمت أن عضو النيابة الذى يتولى هذا التحقيق شاب ، وأنه يأخذ سليم (بك) حين سؤاله بشدة لم يألفها وكيل الآثار من قبل . ولما كان سليم (بك) عصياً بطبعه ، وكان ثائر الأعصاب بصورة خاصة فى هذا الظرف ظناً منه أن مؤامرة دبرت للإيقاع به - فقد أبى الإجابة . فدعوت المحقق ، حين عرفت أنه بالوزارة ، وذكرته بأن المتهم برىء حتى تثبت إدانته ، وبأن من حق المتهم ألا يجيب ، وأنى مع ذلك سأنصح لسليم (بك) بأن يجيب على ما يوجه إليه من أسئلة . ودعوت سليم (بك) ونهته إلى أن من حق النائب أن يأمر بالقبض عليه ، وأنى لا أملك منع هذا القبض إذا أسند على أساس من القانون ، وأن من مصلحته أن يجيب . فإذا رأى فى الأسئلة الموجهة إليه إغنائاً له ، فما عليه إلا أن يستعين بمحام يشير عليه بالإجابة أو بمنعه منها ، ثم يكون له من مشورة المحامى حصانة عند المحقق نفسه .

واستمر التحقيق زمناً غير قصير . فلما انتهى أحيلت أوراقه إلى النائب العام ، يس (بك) أحمد ، للتصرف فيه . ولم أتبع أنا التحقيق ، بعد أن أحلته إلى النيابة وانتقلت مسئوليته إلى السلطة القضائية ، كما أنى لم أتبعه قبل ذلك . فلما أحيل إلى النائب العام ، وانقضى على ذلك زمن غير قصير ، سألت وزير العدل ، أحمد محمد خشبة (باشا) ، عن مصيره ، فأخبرنى أن النائب العام لا يرى فيه ما يدين سليم (بك) حسن ليحيله إلى محكمة الجنايات ، وأنه مع ذلك يتردد فى حفظه . وتناقل الناس يومئذ أن رئيس الديوان كثير السؤال عن هذا التحقيق والتصرف فيه . وأنه ضاق ذرعاً ببطء النائب العام حتى قال عنه يوماً إنه لم يصبح النائب العام ، بل صار « النائب العام » .

واستقالت الوزارة ولما يتصرف النائب العام فى التحقيق ، وبقي سليم (بك) حسن موقوفاً عن عمله لا يتقاضى مرتباً .

* * *

تولت النيابة العامة التحقيق فى قضية الآثار ، وتولت لجنة عبد العزيز فهمى (باشا) النظر فى تعيين مدرس اللغة العربية وصاحب الحق فى هذا التعيين فأعفانى ذلك من الاشتغال بهاتين المسألتين بعد أن شغلتنى كل واحدة منهما زمناً غير قصير ، واستطعت أن

أعود بتفكيرى إلى ما سواهما من شئون وزارة المعارف وما يجب من إصلاح فيها ، ومن توجيه جديد لسياستها .

ولم تكن هذه المهمة يسيرة ، ولم أكن أول من شغل بها . فقد استنفدت جهداً ضخماً من وزراء المعارف سبقونى ، ورسم كل واحد من هؤلاء ما اعتقده السياسة المثلى لهذه الوزارة . وكان هذا طبيعياً ، وكان شائعاً . فإلى سنة ١٩٢٢ كانت السياسة المرسومة لوزارة المعارف هي السياسة التى رسمها الاحتلال البريطانى ، وكان المستشار الإنجليزى فى وزارة المعارف يتولى تنفيذ هذه السياسة بدقة ، ويعمل على ألا تخرج اليقظة القومية بها عن النطاق الذى حددته سياسة إنجلترا لها . وكانت هذه السياسة تقصر غرض التعليم فى مصر على تخريج موظفين يقومون بشئون الأداة الحكومية فى سلاسة وانقياد وفى الحدود المرسومة لهذه الأداة .

فلما اعترفت إنجلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وانسحب المستشارون الإنجليز من الحكومة المصرية ، لم يكن مفر من العدول بسياسة التعليم عن ذلك النطاق الضيق المحدود ليتناول تربية الشعب تربية حرية واستقلال ، وتعليم أبناء الشعب جميعاً تعليماً يسلحهم لمواجهة الحياة ، كما صورتها المدينة الحاضرة ، فى قوة وكرامة . ولا سبيل لهذا الانتقال الفسيح المدى إلا أن يغير رجال التعليم جميعاً ما ألفته نفوسهم عشرات السنين ، وما طبعه الماضى القريب فى قلوبهم وعقولهم أيام نشأتهم الأولى ، وأن يتعاون هؤلاء مع كل وزير للمعارف تعاوناً يكفل أن تحقق السياسة الجديدة الغرض الجديد . وهذا الانتقال يقتضى كذلك أن تنفتح أمام وزارة المعارف أبواب الميزانية لمواجهة ما تقتضى به السياسة الجديدة من توسع فى مراحل التعليم جميعاً ، كما تقتضى تصوير المبادئ التى يقوم عليها التعليم بأغراضه الجديدة تصويراً دقيقاً . ومجال التفكير فى هذا كله مترام الأطراف يصعب تحديده . لهذا اتجه كل وزير عنى بهذا الأمر اتجاهاً خاصاً ، مع صدق النية عند كل منهم لخدمة وطنه . وقد وجدت ، أول ما توليت وزارة المعارف ، من التباين فى ألوان هذا التفكير مع وحدة القصد إلى خدمة الوطن ما دفعنى إلى محاولة التوفيق بين هذه الألوان المتباينة ، وإلى الاتجاه بالتربية والتعليم إلى الغرض الذى اقتنعت بأنه يحقق أكبر الخير للبلاد .

وقد صورت فى هذا الفصل طرفاً من محاولاتي لإدراك ما سعت إليه . لم أفصل موظفاً ولم أنقله من مكانه لاعتبار شخصى حتى يشعر الموظفون بالطمأنينة إلى عملهم ما أحسنوا أداءه . وقضيت على المركزية فأنشأت مناطق التعليم ليتعلم رجل التعليم حمل المسؤولية فيعود الناشئة حملها . وأنشأت كليتى الآداب والحقوق بالإسكندرية نواة لجامعة فاروق الأول .

وسعت برغم العقبات للارتفاع بمستوى اللغة العربية ودراستها . وعملت على أن يستقل المصريون وحدهم بكل ما يتصل بسيادة الدولة من إدارة شئون الوزارة . وألغيت اللغة الإنجليزية من السنة الأولى الابتدائية للتقريب بين ألوان التعليم في المرحلة الأولى - الأولى والإلزامى والابتدائي - وتيسير انتقال الممتازين من التعليمين الأولى والإلزامى إلى التعليم الابتدائي بالمجان . وأنشأت مراقبة للثقافة العامة تعنى بنشر هذه الثقافة في المدارس وخارج المدارس . وعينت بالإذاعة المدرسية تمهيداً لاتخاذ الإذاعة وسيلة لتثقيف الشعب وتعليمه . وكرست كل تفكيرى لأجعل من التعليم وسيلة للنهوض القومى السريع حتى تكاتف مصر الدول التى سبقتها في مضمار الحضارة وتنهض بالعبء الإنسانى الملقى على عاتق كل أمة متمدينة نهوضاً كاملاً .

لم يكن غرضى من تدوين ما قدمت أن أحصى كل ما قمت به في وزارة المعارف خلال هذه الفترة الأولى من ولايتى شئونها . لكنى أرى واجباً قبل أن أختتم هذا الفصل أن أذكر أمرين جعلت منهما موضع عنايتى الخاصة إيماناً منى بأن لهما في حياة البلاد الأثر البالغ . أما أول الأمرين فاستقلال الجامعة . وأما الأمر الثانى فالتدريب العسكرى .

فأنا أوّمن باستقلال الجامعة إيماناً عميقاً متأصلاً في نفسى مذ كنت طالباً بجامعة باريس . لذلك لم يدر بخاطرى يوماً أن أسوغ اعتداء وزير المعارف على هذا الاستقلال بحجة أنه الرئيس الأعلى للجامعة . فلما وليت وزارة المعارف ، فكنت الرئيس الأعلى للجامعة ، حرصت على احترام هذا الاستقلال وعلى الدفاع عنه . وكان هذا طبيعياً وقد قمت منذ سنة ١٩١٧ بالتدريس في الجامعة المصرية الأهلية خمس سنوات شعرت في أثنائها بالاستقلال الصحيح ، وبما يدفعه الاستقلال إلى النفس من تقدير الواجب والمسئولية والاضطلاع بهما على خير وجه . هذا إلى أن أستاذى لطفى السيد (باشا) قد عين مديراً للجامعة . من يوم أصبحت حكومية في سنة ١٩٢٥ ، فحرص على استقلالها وحافظ عليه ، حتى لقد استقال من منصبه في سنة ١٩٣١ حين فصل مجلس الوزراء إذ ذاك الدكتور طه حسين من منصب الأستاذ بكلية الآداب . وظل منصب مدير الجامعة شاغراً إلى أن عاد إليه لطفى (باشا) ، فعاد يحافظ على استقلال الجامعة وكرامتها . لا جرم أن يكون احترام هذا الاستقلال عندى من المبادئ الأساسية لحياة الدولة العلمية .

وإن الأمور لتجرى في مجراها العادى ، إذ أضرب طلاب الجامعة عن تلقى دروسهم . واجتمع مجلس الوزراء في الغداة فسألنى محمد محمود (باشا) عما أنا صانع لإعادة الأمور

إلى مجراها الطبيعي . وتلفت الوزراء ينتظرون جوابي فلم أزد على أن قلت إن مجلس الجامعة سيجتمع غداً ، وسأتوجه إليه وأرأس جلسته ، وأنا مقتنع بأنه سيتخذ الإجراء اللازم لإعادة السكينة وعود الطلبة إلى كلياتهم لتلقى علومهم .

وكنت قد فكرت ، إثر هذا الإضراب ، في أسبابه ، ودار بخاطري أن عمداء الكليات وأساتذتها تقع عليهم تبعة غير يسيرة فيما حدث وما يحدث من مثله . فاحترام الطلبة أساتذتهم لعلمهم وفضلهم ، وما للطلبة من ثقة بهم واطمئنان لرأيهم ، يفرضان محبة الأساتذة واحترام مشورتهم . فلو أن الأساتذة بذلوا الجهد لمنع إضراب عن طريق النصيحة والإرشاد لما حدث . ولو أنهم بذلوا النصيحة فلم يسمع الطلاب لهم ، فكان جزاؤهم أن استمر الأساتذة في إلقاء محاضراتهم على أقل عدد لتحطمت جهود المحرضين على الإضراب ، وبخاصة إذا شعر الطلاب بأن المحاضرات قيمة حقاً ، وبأن لهم في سماعها فائدة تفوتهم ولا يسهل تعويضها إذا حال انقطاعهم عن حسن الإصغاء إليها . أما أن يكون إضراب الطلبة وسيلة لانقطاع الدراسة فذلك غير جائز ، بل ذلك تحريض على الإضراب أى تحريض .

وذهبت الغد فرأست مجلس الجامعة ، وأدليت إلى رجالها الحاضرين بتفكيرى الذى قدمت ، فاعتذر بعضهم بنشوز الطلبة وعدم قبولهم نصائحهم ، وأقر البعض رأيي ، واتفقنا على تعطيل الدراسة ثلاثة أيام تستأنف بعدها بانتظام ، على أن يبذل رجال الجامعة جهدهم لتنظيم الأمور إلى نصابها . وبعد انقضاء الأيام الثلاثة انتظمت الدراسة من جديد واستقرت الأمور في نصابها الطبيعي .

على أن تفكيرى في مسئولية الأساتذة أدى بي إلى الانتقال خطوة أخرى . فلو أن الأساتذة قدروا واجبه كاملاً لاستقامت الأمور أكثر من استقامتها في الوضع الحاضر . وأول واجب الأستاذ في الجامعة أن يكرس كل وقته وكل جهده للعلم الذى يدرسه ، ينقطع له ولا يفكر إلا فيه ، ويحاول جهده أن ينتج في نظرياته ومذاهبه جديداً يلقي على الحياة العلمية من الضوء ما يدعونا إلى الشعور حقاً بأننا نتقدم . أما أن يكون رجال العلم كغيرهم من الموظفين ، يغطي تفكيرهم في درجاتهم الوظيفية على تفكيرهم في العلم وسعيهم إلى تقدمه ، فذلك ما لا يتفق والحياة الجامعية التى يمتاز رجالها على من سواهم بأنهم سداة العلم وحراس محرابه . ولو أن الأساتذة سلكوا بتفكيرهم وبحياتهم هذه السبيل ، لكان للحياة الجامعية في نفس الطلاب أثر غير ما كان لها يومئذ ، ولكان لاستقلال الجامعة من الحرمة ما يصد أية سلطة عن التعرض له .

لم يكن الإضراب الذى حدث هو وحده مبعث هذا التفكير عندى ، بل كان مبعثه كذلك ما لاحظته من اتخاذ رجال الجامعة هذا الاستقلال وسيلة للإسراع إلى الرقى المادى فى الدرجات الوظيفية . فقد كانت الجامعة تبعث قرارات الترقية ليوقعها الوزير ، فكنت ألاحظ أنها تصل يوم يكون رجل الجامعة ، مدرساً أو أستاذاً مساعداً أو أستاذاً ، قد أمضى السنوات الأربع المفروضة قانوناً للارتقاء من درجة إلى درجة ، لم تزد هذه السنوات أسبوعاً ، بل لم تزد يوماً واحداً . وكان وزراء المعارف يوقعون هذه القرارات عادة من غير بحث أو تردد ، اعتماداً على أن مجلس الكلية بحثها ، ثم بحثها مدير الجامعة ومجلس إدارة الجامعة من بعده . لذلك كانت مناصب التدريس فى الجامعة مرموقة يسعى إليها كل من وجد الوسيلة لبلوغها .

وقد تردد فى البرلمان غير مرة أن أساتذة الجامعة ومساعدتهم ، ممن سمح لهم بمزاولة مهنة فى الخارج ، لا يواظبون على أداء محاضراتهم ، ولا يهضون بالبحث العلمى الذى تقضى الحياة الجامعية بالانقطاع له . لذلك سألت ، لمناسبة عرض قرارات الترقية لرجال الجامعة على ، عما إذا كانت هذه القرارات تصحب بما قام به من يطلب ترقيته من بحث علمى خلال السنوات الأربع المنقضية بين الدرجة التى كان فيها والدرجة التى يطلب ترقيته إليها . ولما كان النقي جواب سؤالى ، طلبت إلى الجامعة أن ترفق كل قرار بمذكرة عن البحوث العلمية التى قام بها من صدر القرار لمصلحته . وأذكر مع الشيء الكثير من الأسف أن هذه المذكرات لم تكن تحتوى أغلب الأمر على بحث ذى بال ، بل كان بعضها لا يذكر شيئاً قام به صاحبها فى السنوات الأربع ، وكان البعض يكتفى بذكر الرسالة التى قدمها صاحبها لنيل إجازة الدكتوراه .

وأبديت ملاحظتى هذه للدكتور على إبراهيم (باشا) مدير الجامعة ، فقال : أولئك خير رجالنا ، ولو لم نرقهم لتركونا ثم لما وجدنا من يحل محلهم ويملا الفراغ العلمى الذى يخلفونه وراءهم ، ولا تنس أن الجامعة لا تزال فى نشأتها الأولى ، وأن الزمن هو الكفيل بسد النقص الذى تشير إليه . فغداً يكثر خريجو الجامعة ، ثم يتنافسون ، فتؤدى منافستهم إلى ما تنشده من الرقى العلمى وما تريده من إبداع وابتكار .

وسألته : فما بالناس لا نعلم على الأساتذة الأجانب المشهود لهم بالكفاية والفضل فنبدلهم من المال ما يغريهم بالحضور إلينا ؟ بل ما بال رجال الجامعة عندنا يسعون للتخلص من كل أستاذ أجنبى . ولو كان ذا سمعة عالمية عالية ، ليحلوا محله وليرقوا إلى درجته ؟ ! وهلا

ترى أن يكون للأساتذة المصريين « كادر » لا ينقل على درجة منه أجنبي ، وأن يكون للأساتذة الأجانب « كادر » آخر لا ينقل إليه مصرى ، فلا يطمع المصريون فى درجات الأجانب ولا يسعون للتخلص منهم ؟

وكان جواب مدير الجامعة : هذه فكرة جديدة بالتمحيص . على أننى أؤثر ألا يكون الأجانب أساتذة « ذوى كراسى » دائمة ، بل أساتذة زائرين تتعاقد الجامعة معهم لسنة أو سنتين ، ويمكن تجديد عقودهم . فقد لوحظ أن الأساتذة الأجانب ، وإن بلغوا من العلم اسمى مكان ، يتخذون من مراكزهم الدائمة وسيلة لخدمة وطنهم وخدمة بنيه المقيمين بمصر . أما الأساتذة الزائرون فلا تمر بخاطرهم مثل هذه الفكرة ، وإن مرت فلا يكون لها أثر تخشى مغبته ، لأنهم يشعرون دائماً أنهم على سفر ، وأن ما قد يعرف من تدخلهم فيما لا يتصل بعملهم وعلمهم قد يؤدى إلى عدم تجديد عقودهم .

أكان حديثى فى مجلس الجامعة ، وقرارى إرفاق مذكرة ببحوث من يطلب ترقية من رجالها ، وتفكيرى فيما يجب من رعاية الأساتذة واجبهم وعدم تخلفهم عن محاضراتهم ، وحديثى مع مدير الجامعة عن الأساتذة الأجانب -- أكان فى ذلك كله أو فى شيء منه مساس باستقلال الجامعة من جانبى أنا الحريص على هذا الاستقلال وعلى حمايته ؟ لم أر ذلك يومئذ ولا أراه اليوم . فإضراب الطلاب بإخلال بالنظام يتعدى حرم الجامعة ، فإذا لم تستطع الجامعة التغلب عليه خيف أن تتدخل السلطات غير الجامعية فى شأنه ، فخير أن يشترك رئيس الجامعة الأعلى مع مجلس الجامعة لإعادة النظام إلى نصابه من أن تتولى إعادته سلطات الأمن بوسائلها التى تؤذى كرامة الجامعة حين يستطاع تجنب هذا الإيذاء بإجراء كالذى لجأت إليه . والبحث العلمى أساس الحياة الجامعية ومسوغها ، فإذا لم يتوفر أساتذة الجامعة عليه لم يؤدوا واجبهم على الوجه الأكمل . والاستقلال كالحرية ، أداء الواجب سياجه والكفيل باحترامه . والأمر كذلك فى رعاية الأساتذة واجبهم فى إلقاء محاضراتهم . أما الأساتذة الأجانب والاستعانة بهم فواجب ترعاه الجامعات كلها . فقد كانت الحياة الجامعية فى كل البلاد وفى كل العصور قائمة على أساس من أن العلم لا وطن له . وفى الجامعات الكبرى فى البلاد المتقدمة فى الحضارة أساتذة من جنسيات مختلفة . لكن للملاحظة التى أبدتها على (باشا) إبراهيم قيمتها . فلا بد إذن من التوفيق بين عالمية العلم وسموه عن تدخل رجاله فى غير شأنه .

واستقلال الجامعة لا ينظمه القانون وإنما يكفله حرص رجال الجامعة عليه وسموهم به

فوق كل اعتبار مادي أو غير مادي ، وفرضهم الرقابة الجامعية الدقيقة على كل منتسب لمحارب العلم حتى لا يخل أحد بواجبه . عند ذلك تسمو مكانة الجامعة ، لا في وطنها وحده ، بل في العالم بأسره .

* * *

فأما التدريب العسكري ، ففكرة عرضت علىّ في أثناء اجتماع شهبه وكيل الوزارة وبعض رجال التعليم . وقد شاقنتي الفكرة لدى سماعها . فأنا من أنصار التجنيد الإجباري العام ؛ لأنه تنفيذ لنص الدستور بالمساواة بين المصريين في الحقوق والتكاليف العامة ، ولأنه يشعر الناس جميعاً على اختلاف طبقاتهم ومراكزهم الاجتماعية بأنهم سواسية حقاً أمام الوطن ، وسواسية في أداء ضريبة الدم دفاعاً عنه ، ولأنه فضلاً عن ذلك يقوى الروح المعنوية في البلاد ويبعث إلى القلوب معنى التضامن الصادق في خدمتها . وأى تضامن كأن يعرض الإنسان نفسه للموت دفاعاً عن وطنه وبني وطنه . ذلك معنى يسمو بالوطنية إلى المقام الأسنى ، ويدعو الناس جميعاً إلى الإيمان بأنهم في حدود وطنهم وحدة متأسكة لا انفصام لها ، إن اختلفت ميولهم أوتباينت آراؤهم ساعة الرخاء وجب أن تلتئم وتتضامن ساعة الشدة ، تضامناً تسمو معه التضحية إلى بذل الروح وإلى كل ما يكفل للوطن عزته ولكل فرد من أبناء الوطن كرامته .

هذا إلى ما في التجنيد الإجباري من انصراف عن ملاذ الحياة ، وتعود على شظف العيش ؛ ومن تقوية معاني الرجولية في النفوس ، ومن إدراك الواجب وحسن أدائه . وكان طبعياً أن يصدر تشريع بالتجنيد إثر صدور الدستور تنفيذاً لأحكامه . لكن السنوات تعاقبت ولم يصدر هذا التشريع . أفلا يكون التدريب العسكري في معاهد التعليم جميعاً خطوة ، ولو ضيقة ، لتحقيق بها طائفة من الأغراض التي يحققها التجنيد الإجباري ؟ ذلك ما دار بخلدي أول ما عرضت الفكرة علىّ ؛ ولذلك أقررت مبدأ هذا التدريب من غير تردد ، وطلبت إلى المختصين أن يضعوا وسائل تنفيذه حتى أصدر القرار الوزاري به .

ووضعت صيغة القرار الوزاري فأصدرته فقبول بالارتياح من كل جانب . وأقبل المختصون بتنفيذه يمهّدون لهذا التنفيذ أول العام الدراسي بهمة لا تعرف الملل ، وكأنما شعروا بما شعرت به مما يترتب على هذا النظام من أثر صالح .

وذكرت ، إذ أصدرت هذا القرار ، ما مرّ بنا نحن في طفولتنا وبكرة صبا . لم يكن في المدارس أول ما دخلتها في السنوات الأربع الأخيرة من القرن الماضي غير الدروس يلقيها

المدرسون للتلاميذ ، ولم يكن كمّ أية عناية بالتربية البدنية في أية صورة من صورها . ورأى المستشار الإنجليزي لوزارة المعارف في ذلك الحين أن من حق التلاميذ أن يعنى بتربية أبدانهم ، وألا يكتفى بحشو ذاكرتهم بالمعلومات ، فأدخلت الرياضة البدنية في المدارس ، فكان أثرها أن علمت التلاميذ النظام كما علمتهم العناية بصحة أجسامهم ، وجعلتهم يدركون معنى التعاون في العمل بحكم هذا النظام الذى تدربوا عليه . لكن هذه الرياضة البدنية لم تكن لتؤدى الغرض المقصود منها ، والذى كان له الأثر البالغ في تربية الشعب الإنجليزي ، لأنها كانت تربية آلية فرضت علينا ، فلم ندرك مراميها ، وإنما أصبنا منها ما كان تسلياً لنا أو متفكاً مع ميولنا الفردية في تلك السن . وكان ذلك طبيعياً ، أن عهد بهذه التربية إلى أفراد من الجيش لا ثقافة لهم ، يشرف عليهم مستر « دفير » الإنجليزي الذى لم يكن يزيد عليهم في الثقافة كثيراً . لهذا بقيت فائدة الرياضة البدنية محدودة ، أفادت أجسامنا ، ولكنها لم تتصل بمعنوياتنا وأرواحنا .

أفيكون التدريب العسكرى . الذى أصدرت القرار الوزارى بتنفيذه ، أسعد حظاً من التربية البدنية إذ ذاك ؟ ذلك ما رجوته ، وبخاصة لأننى وجدت من المهتمين بهذا التدريب رجالاً ذوى ثقافة عالية ، منهم الأطباء ، ومنهم الحاصلون على درجات عالية في التربية البدنية ، ولأننى قدرت أن بين مصر ، في أواخر القرن التاسع عشر ومصر بعد أربعين سنة ، فرقاً في الإدراك والثقافة يتيح لهذا التدريب العسكرى أن يؤدى الكثير من المعانى والأغراض التى يؤدىها التجنيد الإجبارى .

* * *

حسبى هذا العرض السريع لبعض ماواجهته من شئون وزارة المعارف أول ماوليتها . ولن تزال هذه الوزارة كثيرة الشئون والشجون حتى يستقيم أمر التربية والتعليم في مصر . ولأننقل الآن إلى ما واجهه مجلس الوزراء ، وما واجهه رئيس الوزارة ، محمد محمود (باشا) في وزارتين تعاقبتا بعد وزارة الانتخابات ، هما وزاراته الأخيرتان .

* * *